نموذج تقرير تقييم الأثر التنظيمي الأساسي (Light RIA)

الدائرة الحكومية:	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة
عنوان المقترح التنظيمي:	السياسة العامة لريادة الأعمال والخطة الاستراتيجية الوطنية
تفاصيل الاتصال (البريد الإلكتروني ورقم الهاتف):	وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة الهاتف: 0096265805700 البريد الإلكتروني: modee@modee.gov.jo
التاريخ:	٢٠٢٤/١٢/١٩
يلبي هذا التقرير المعايير والمتطلبات المحددة لإجراء التقييم المسبق الأساسي ويبين الآثار المحتملة للخيار التنظيمي. **توقيع المرجع المختص:**	

الملخص التنفيذي:

في أيار ٢٠١٩، تم تغيير اسم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات إلى وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة. كان الهدف من هذا التغيير توسيع مسؤوليات الوزارة لتشمل دعم التحول الرقمي وريادة الأعمال في الأردن، مما يمهد الطريق لتبني مفاهيم الاقتصاد الرقمي وتعزيز منظومة ريادة الأعمال. تعمل الوزارة منذ ذلك الحين على توفير الدعم اللازم لرواد الأعمال، وتهيئة بيئة محفزة للشركات الناشئة. تركز جهود الوزارة على خمسة محاور رئيسية: البنية التحتية الرقمية، المهارات الرقمية، الريادة الرقمية، الخدمات المالية الرقمية، والمنصات الرقمية. تسعى الوزارة إلى تعزيز هذه المحاور من خلال تطوير التشريعات والإجراءات اللازمة بالتعاون مع مؤسسات حكومية وقطاع خاص،

كما أطلقت الوزارة "السياسة العامة لريادة الأعمال والخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٥"، والتي تهدف إلى تعزيز بيئة ريادة الأعمال في الأردن. وتستهدف السياسة إزالة العوائق التي تواجه الشركات الريادية، وتشجيع الاستثمار، ودعم الابتكار لتمكين الأردن من المنافسة على المستوى الإقليمي والدولي. وبنظرة عامة، ومنذ إقرار السياسة والبدء بإجراءات تنفيذها والشروع بمشاريعها خلال الأعوام الثلاثة الماضية، فقد شهد الأردن تحسنًا في ترتيبه بمؤشر الابتكار العالمي لعام 2023، والذي يضم عددا من المؤشرات الفرعية التي تعكس أداء الأردن وتحليله بشكل منهجي يقيس مدى جدية الحكومة في تنفيذ السياسة ودعم قطاع ريادة الأعمال وتمكين الرياديين مقارنة بما قبل إعداد وإقرار السياسة. بناءً عليه، وسعيا نحو تحقيق الغايات التي أصدرت من أجلها السياسة، ونظراً لما واجه تنفيذ السياسة من تحديات في إحالة بعض المشاريع وتوفير التمويل مما أدى إلى حدوث تأخيرات متفاوتة في تنفيذها، فقد وافق مجلس الوزراء على تمديد العمل بالسياسة العامة والخطة الاستراتيجية حتى نهاية ٢٠٢٧ لضمان تحقيق الأهداف المنشودة بكفاءة.

وقد تم اختيار هذه السياسة لتطبيق تقييم الأثر التنظيمي الأساسي للأسباب التالية:

١. الأهمية التي تعلقها الوزارة على التطبيق الصحيح لهذه السياسة والخطة الاستراتيجية المصاحبة لها في تطوير قطاع ريادة الأعمال في الأردن، والذي يشكل محوراً أساسيا في عمل الوزارة وأهداف الحكومة بشكل عام، حيث تسعى الحكومة من خلالها إلى تشجيع الاستثمار في هذا القطاع الحيوي، وخلق فرص عمل خاصة للشباب والسيدات.

٢. نية الوزارة القيام بمراجعة للسياسة والاستراتيجية بمناسبة مرور ثلاث أعوام على إطلاقها، وإجراء أي تعديلات ضرورية عليها. حيث تسعى الوزارة إلى الاستفادة من دراسة تقييم الأثر اللاحق في عملية المراجعة المذكورة.

من ناحية أخرى، ونظراً لأنه لم يتم الانتهاء من تنفيذ السياسة بعد، حيث تم حتى وقت إجراء التقييم الانتهاء من تنفيذ ٤ من المشاريع المتضمنة في الخطة الاستراتيجية فقط، كما أن العديد من المشاريع الأخرى ما زالت في مراحلها الأولى، وبالتالي فإن الآثار المتوخاة من تنفيذ السياسة لم تبدأ بالتحقق بعد، فإن نطاق تقييم السياسة يتضمن تقييم العمليات (Processes)، والذي يشمل التحقق مما إذا كانت السياسة قد اعتمدت ونفذّت بحسب المدخلات والأنشطة التي تم تخطيطها لإنفاذ السياسة، وامتثال الوزارة لمتطلبات تنفيذ السياسة. كما يشمل مستوى العمليات النظر إلى توفر بعض البيانات بخصوص النتائج والآثار نتيجة تطبيق السياسة العامة لريادة الأعمال والخطة الاستراتيجية الوطنية للفترة 2021-٢٠٢٧، حسب النموذج المنطقي الذي تم إعداده للسياسة والتي تمت الإشارة إليها ضمن هذا التقييم.

تشمل دراسة تقييم الأثر اللاحق للسياسة العامة لريادة الأعمال والخطة الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٧ عدة جوانب هامة تهدف إلى تعزيز الفعالية والكفاءة في تنفيذ هذه السياسة. يتم ذلك في إطار خارطة طريق تحديث القطاع العام، مع التركيز على تحسين فكر ومنهجية الحوكمة في القطاع العام وتطبيق الممارسات الجيدة في الإدارة العامة.

تتضمن السياسة محاور أساسية تشمل تحسين البيئة التشريعية، وتطوير الموارد البشرية، وتسهيل الوصول إلى الأسواق والتمويل، بالإضافة إلى توفير الدعم لمنظومة ريادة الأعمال. تم تحقيق إنجازات ملموسة منذ إطلاق الخطة الاستراتيجية لريادة الأعمال ٢٠٢١-٢٠٢٧، حيث تم البدء بتنفيذ العديد من المشاريع، لكن بعض المشاريع ما زالت قيد التنفيذ.
وقد تم تخصيص تمويلات من عدة جهات مانحة، بما في ذلك ٨ مليون دينار من الاتحاد الأوروبي، و٥,٨مليون دينار من البنك الدولي ضمن مشروع الشباب التكنولوجيا والوظائف، و١٣,٦ مليون دينار من المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي . تشمل الأنشطة التي تم تنفيذها في إطار السياسة العامة خمس محاور رئيسية، منها توفير بيئة تشريعية مواتية، وتدريب الموارد البشرية، وتسهيل النفاذ إلى الأسواق، تسهيل الوصول إلى التمويل، بالإضافة إلى تقديم الدعم لمنظومة ريادة الأعمال .حتى الآن، تم إنجاز ٤٥% من المشاريع المقررة، مع تحقيق تقدم ملحوظ في عدة مبادرات، مثل إنشاء منصة إلكترونية لريادة الأعمال (منصة StartupsJo، وإعداد التقرير الوطني لمشاركة الأردن في "لمرصد العالمي لريادة الأعمال"، وتنفيذ مشروع الأنشطة اللامنهجية في المدارس، والبدء بمشروع هاكثون الريادة لسنة ٢٠٢٤، وأيضا مشروع دعم الشركات الناشئة.

تهدف السياسة العامة لريادة الأعمال إلى المساهمة بتحويل الاقتصاد الأردني من اقتصاد قائم على الكفاءة إلى اقتصاد مبتكر، حيث شهد الناتج المحلي الإجمالي زيادة من ٤٦,٣ مليار دولار في ٢٠٢١ إلى ٤٨,٦٥ مليار دولار في ٢٠٢٢، رغم استمرار ارتفاع معدل البطالة إلى ١٧,٩% في ٢٠٢٣. تسعى هذه السياسة إلى خلق بيئة مواتية للأعمال، وتعزيز التنمية المستدامة، وتقليل نسب الفقر والبطالة، وزيادة دخل الأسر. تتوزع النتائج المتوسطة والطويلة المدى على المحاور التي تمت هيكلة الاستراتيجية بناءً عليها، على الرغم من أن التقييم يواجه تحديات مثل عدم اكتمال تنفيذ المشاريع وعدم توافر بيانات قياس المؤشرات. تم الاعتماد على آراء خبراء في القطاع، وشارك الأردن في مؤشر المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) الذي سلط الضوء على التحديات والفرص في القطاع.

ساهمت السياسة العامة في تحسين بيئة ريادة الأعمال في الأردن من خلال إنشاء نظام تشريعي وتنظيمي ملائم يعزز الابتكار ونمو الشركات الناشئة. وقد انعكس ذلك في تصنيف الأردن في عدة تقارير عالمية، حيث حقق تقدمًا ملحوظًا في مؤشر التنافسية العالمي، متقدمًا ٦ درجات ليصل إلى المرتبة ٤٨. كما زادت نسبة نشاط ريادة الأعمال المبكرة من ٩,١% في عام ٢٠٢٠ إلى ١٥,٧% في عام ٢٠٢٤، مما ساهم في خلق أكثر من ٢,٨٢٣ فرصة عمل.

على صعيد الموارد البشرية، أظهر تقرير ريادة الأعمال لعام ٢٠٢٤ زيادة ملحوظة في معدلات التخارج من الأعمال، وهو ما يعزى إلى نقص المهارات والثقة الزائدة لدى رواد الأعمال. ومع ذلك، تم إنشاء العديد من حاضنات الأعمال في الجامعات، مما ساعد في رفع نسبة بدء نشاط ريادة الأعمال. بينما لا تزال الجهود قائمة لتعزيز الثقافة الريادية والوعي الاجتماعي، مما يتطلب مزيدًا من التركيز على التعليم والتدريب.

فيما يتعلق بتسهيل الوصول إلى الأسواق، تشير البيانات إلى أن ٩% من رواد الأعمال في المراحل المبكرة يتوقعون خلق وظائف جديدة، مما يعكس أهمية ريادة الأعمال في دعم الاقتصاد. ومع ذلك، هناك حاجة ملحة لزيادة الوعي ببرامج ريادة الأعمال، خصوصًا في المناطق البعيدة، لتعزيز الوصول إلى التمويل.

أخيرًا، أظهرت السياسات الحكومية تحسنًا في دعم الشركات الناشئة، مع زيادة القدرة على الحصول على المساعدة الحكومية. هذا التحسن يعكس فعالية الإجراءات الحكومية ويشير إلى ضرورة توسيع نطاق الدعم ليشمل كافة المحافظات. بشكل عام، توضح هذه السياسة آثارًا إيجابية في تعزيز ريادة الأعمال، رغم التحديات المستمرة التي تحتاج إلى مواجهة.

وقد تم اجراء التقييم حسب الدليل الإرشادي الصادر عن مديرية الشؤون القانونية في رئاسة الوزراء بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، اذ تم العمل على تشكيل فريق عمل من وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة وفريق قسم تقييم الأثر في رئاسة الوزراء مع عدد من الخبراء المختصين في إعداد تقييم الأثر التنظيمي. حيث تم عقد عدة اجتماعات لاختيار آلية التقييم اللاحق للسياسة ولجمع المعلومات وإجراء التقييم. وقد تضمن تصميم التقييم إعداد النموذج المنطقي لتقييم سياسة ريادة الأعمال (Logical Framework) بشكل تشاركي وتفاعلي بين فريق وزارة الاقتصاد الرقمي وفريق الخبراء، وبشكل يستند الى أهداف السياسة والخطة الاستراتيجية. كما تم التشاور مع عدد من أصحاب العلاقة وتم رفع التقييم للتشاور الالكتروني عبر منصة موحدة للتشاور مع الجهات الحكومية والأفراد وأصحاب المصلحة والمهتمين "تواصَل" لأغراض الحصول على ردود وتغذية راجعة.

استنادًا إلى تقييم الأثر اللاحق للسياسة العامة لريادة الأعمال، يُوصى بالتركيز على عدة مجالات حيوية لتعزيز تنفيذ السياسة والخطة الاستراتيجية الوطنية. حيث أنه من الضروري التأكيد على أهمية استمرار العمل في تنفيذ السياسة، رغم التحديات التي أدت إلى بطء التنفيذ في البداية، حيث اكتسبت المشاريع زخمًا ملحوظًا منذ منتصف عام ٢٠٢٣ وحققت نتائج مباشرة. كما يتوجب إجراء تقييم شامل لتنفيذ السياسة في عام ٢٠٢٧، وذلك لاتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الاستمرار أو التعديل. يجب أيضًا تكثيف الجهود الحكومية والتعاون مع المؤسسات الدولية المانحة والقطاع الخاص لإيجاد مصادر تمويل إضافية. إضافةً إلى ذلك، ينبغي إنشاء إطار قوي للمتابعة والتقييم يتضمن مؤشرات وأهداف واضحة لرصد سير العمل وتقديم تغذية راجعة دورية، مما يمكّن صانعي القرار من اتخاذ إجراءات تصحيحية في الوقت المناسب. كما يتعين إعداد خطة تضمن استدامة النتائج، مع التركيز على المنصات والمراكز والوصول إلى التمويل، بحيث تتضمن النموذج التشغيلي والهياكل التنظيمية والإجراءات ونماذج إدارة الأداء. وأخيرًا، يمكن توقيع مذكرات تفاهم مع الجهات المسؤولة عن إدارة هذه الخطط لتوضيح أدوارها ونماذج التشغيل المقترحة، مما يساهم في تحقيق التنسيق الفعال وضمان تحقيق الأهداف المنشودة.

أولا- مقدمة

تم في شهر أيار ٢٠١٩ تغيير اسم وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ليصبح اسمها وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، وقد هدف هذا التغيير إلى توسيع مهام وواجبات الوزارة لتكون الجهة الراعية للاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال في الأردن، بغرض دعم عملية التحول الرقمي وتبني مفاهيم الاقتصاد الرقمي، بالإضافة إلى تسهيل وتطوير منظومة ريادة الأعمال في الأردن. وعليه، فإن الوزارة ومنذ ذلك الحين تسعى لتوفير الدعم اللازم لرياديي الأعمال وتذليل الصعوبات أمامهم.

تقوم الوزارة بإعداد إطار تشريعي للشركات الناشئة لتشجيع الريادة في الأردن وتعزيزها وبما يضمن وجود بيئة محفزة للاستثمار، بهدف تطوير بيئة عمل محفزة لنشوء الشركات الريادية الجديدة وتطورها، وخلق بيئة تشريعية محفزة للشركات الناشئة بشكل يضمن تطورها المستمر في الأردن. وفي هذا الإطار أصبحت وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة الجهة الراعية لريادة الأعمال في الأردن بالبناء على ما تحقق في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عبر العقود الماضية.

وتعمل الوزارة على تعزيز وتطوير خمسة محاور أساسية ستكون هي الأساس للاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال في المملكة، وهي؛ البنية التحتية الرقمية والمهارات الرقمية والريادة الرقمية والخدمات المالية الرقمية والمنصات الرقمية، وتتضمن هذه المحاور وستتضمن برامج عمل ومحاور فرعية تقوم الوزارة بالعمل عليها بالتعاون مع المؤسسات الحكومية الاخرى والقطاع الخاص، كما وتعمل على مواصلة العمل على تطوير تشريعات وإجراءات ممكنة لكل محور من هذه المحاور الخمسة.

كما وتعمل الوزارة بالتعاون مع شركائها من حاضنات أعمال وصناديق استثمارية والجهات القانونية لإيجاد إطار تشريعي يحكم قطاع ريادة الأعمال ويسهل عليهم طريقهم في كافة مراحل الشركة الريادية، وتحديدا: في مراحل التأسيس والنمو والتوسع. وتولي الوزارة اهتماما بتسهيل إدخال هذه الشركات الريادية لأسواق عربية وعالمية، كما تعمل الوزارة على استكمال العمل في مشاريع البنية التحتية والتحول الرقمي والحكومة الالكترونية ومشروع شبكة الألياف الضوئية الوطني، كما ستعمل على تصميم برامج لتعزيز المهارات الرقمية.

وتعمل الوزارة أيضا على إعداد إطار تشريعي للشركات الناشئة لتشجيع الريادة في الأردن وتعزيزها وبما يضمن وجود بيئة محفزة للاستثمار، بهدف تطوير بيئة عمل محفزة لنشوء الشركات الريادية الجديدة وتطورها، وخلق بيئة تشريعية محفزة للشركات الناشئة بشكل يضمن تطورها المستمر في الأردن. وبحسب الوزارة تقدم ترتيب الأردن في مؤشر الابتكار العالمي من المرتبة ٧٨ عام ٢٠٢٢ إلى المرتبة ٧١، من بين ١٣٢ دولة شملها تقرير المؤشر في عام ٢٠٢٣. حيث حقق الأردن تقدمًا على مستوى المؤشرين الفرعيين لمؤشر الابتكار العالمي، حيث ارتفع ترتيبه في المؤشر الفرعي الأول، مدخلات الابتكار، من المرتبة ٧١ عام ٢٠٢٢ إلى المرتبة ٧٠ لعام ٢٠٢٣، بالإضافة إلى تقدمه في المؤشر الفرعي الثاني، مخرجات الابتكار، من المرتبة ٧٨ عام ٢٠٢٢ إلى المرتبة ٧٦ لعام ٢٠٢٣.

أ- بخصوص السياسة العامة لريادة الأعمال

في إطار السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال في الأردن، أطلقت وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة السياسة العامة لريادة الأعمال والخطة الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠٢١-2027، وتأتي السياسة العامة لريادة الأعمال في خطوطها العريضة لتحقيق أهداف إستراتيجية محددة، وهي:

- تهيئة بيئة محفزة في الأردن لريادة الأعمال.
- إزالة العوائق أمام ريادة الأعمال ها بما يضمن تعظيم الإمكانات الاقتصادية لمنظومة ريادة الأعمال الأردنية ونموها.
- الدفع بعجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة من خلال التشجيع على الاستثمار في الشركات الريادية الأردنية.
- تمكين الشركات الريادية من إيجاد مصادر التمويل للاستثمار في المشاريع الريادية بالتنسيق مع جميع الجهات ذات العلاقة.
- توفير المساعدة للشركات الريادية الأردنية للوصول للأسواق المحلية والإقليمية والدولية، وفتح أسواق جديدة للشركات لها
- تمكين الرياديين من ابتكار الحلول والمنتجات الإبداعية.
- تعزيز قدرة المملكة على المنافسة على الصعيد الإقليمي والدولي في مجال ريادة الأعمال.

وقد تم ربط هذه الأهداف مع أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن الأمم المتحدة وعلى النحو التالي:

أهداف السياسة	أهداف التنمية المستدامة
١. تهيئة بيئة محفزة لبيئة الأعمال في الأردن	٨- العمل اللائق ونمو الاقتصاد ٩- الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية
٢. إزالة العوائق أمام ريادة الأعمال بما يضمن تعظيم الإمكانات الاقتصادية لمنظومة ريادة الأعمال الأردنية ونموها	
٣. الدفع بعجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة من خلال التشجيع على الاستثمار في الشركات الريادية الأردنية	
٤. تمكين الشركات الريادية من إيجاد مصادر التمويل للاستثمار في المشاريع الريادية بالتنسيق مع جميع الجهات ذات العلاقة	١٢- الصحة الجيدة والرفاه ١٧- عقد الشراكات لتحقيق الأهداف
٥. توفير المساعدة للشركات الريادية الأردنية للوصول للأسواق المحلية والإقليمية والدولية	
٦. فتح أسواق جديدة للشركات الريادية	١- القضاء على الفقر ٢-القضاء التام على الجوع
٧. وتمكين الرياديين من ابتكار الحلول والمنتجات الإبداعية	
٨. تعزيز قدرة المملكة على المنافسة على الصعيد الإقليمي والدولي في مجال ريادة الأعمال	١٢- الصحة الجيدة والرفاه

وقد تم تصميم السياسة من خلال نهج تشاركي قادته وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، كما تمت الاستفادة من دراسة مفصلة قام البنك الدولي بإعدادها عام ٢٠٢٠ بخصوص بيئة ريادة الأعمال في الأردن، وتم من خلالها وضع أسس مقترحة لتطوير سياسة أعمال للريادة تساعد في إطلاق طاقات الرياديين وتساعدهم في تحقيق طموحاتهم وأهدافهم، وبما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي والازدهار في الأردن[1]. تتضمن السياسة العامة لريادة الأعمال محاور أساسية تعتبر ذات أولوية من أجل الوصول إلى منظومة ريادة أعمال وطنية شاملة ومتكاملة. ومن تلك المحاور التي تتضمنها السياسة ما يلي:

- الوصول إلى بيئة تشريعية وتنظيمية مواتية لريادة الأعمال تتسم بالوضوح والشفافية لما ذلك من أثر كبير على رياديي الأعمال في جميع مراحل ريادة الأعمال من خلال إجراء أي تعديلات على القوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.
- قيام الوزارة والجهات ذات العلاقة بالعمل على توفير موارد بشرية كفؤة من خلال إيجاد برامج تدريبية متخصصة لرياديي الأعمال في مختلف المجالات
- تسهيل النفاذ إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.
- تسهيل النفاذ إلى مصادر التمويل، وذلك من خلال اتخاذ الوزارة والجهات ذات العلاقة لعدد من التدابير والإجراءات اللازمة لذلك.
- توفير مجالات الدعم لمنظومة ريادة الأعمال من خلال عدد من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى زيادة عدد الشركات الناشئة الجديدة، والسعي لتحقيق الترابط والتشبيك بين الجهات الفاعلة في منظومة ريادة الأعمال في جميع أنحاء المملكة بما في ذلك الجهات الحكومية من خلال إنشاء منصة ريادة الأعمال الوطنية.

وفي إطار ترجمة السياسة العامة لريادة الأعمال إلى برامج ومشاريع قابلة للتنفيذ، تم إعداد الاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال بالتوازي مع إعداد السياسة العامة، حيث تضمنت الاستراتيجية عددًا من المشاريع المرتبطة بالمحاور الأساسية التي تدعم تحقيق أهداف السياسة العامة. وتمت صياغة مؤشرات أداء لضمان تتبع تقدم تلك المشاريع، مع ربطها بجدول زمني محدد، بالإضافة إلى موازنات تقديرية مقدمة من الجهات المانحة.

بدأت الوزارة بتنفيذ المشاريع وفقًا للموارد المتاحة، إلا أن هناك عددًا من التحديات التي أثرت على سير العمل ضمن الجدول الزمني المحدد، بما في ذلك:

[1] Jordan's National Entrepreneurship Policy – World Bank 2020

١. **إجراءات المناقصات:** تعقيد وطول فترة إجراءات طرح وإحالة المناقصات الحكومية والمنافسات بين المقاولين.
٢. **توافر المخصصات المالية:** عدم توفر الأموال المطلوبة أو التأخر في الحصول عليها.
٣. **استقطاب المستشارين الأكفاء:** صعوبة إيجاد الخبراء والشركات المناسبة وذات الإمكانات المناسبة لتنفيذ المشاريع.
٤. **قيام الوزارة بالتنسيق مع الجهات الدولية المانحة على إجراء موائمة بين مشاريع الاستراتيجية ومشاريع رؤية التحديث الاقتصادي** والتي صدرت في العام ٢٠٢٢، لتحقيق أهداف الرؤية المتعلقة بعمل الوزارة، مما ادى الى حدوث تأخير إضافي لحين الانتهاء من الموائمة وتعديل الجداول الزمنية للمشاريع والسير بها.

نتيجة لهذه التحديات، تم تأجيل إحالة بعض المشاريع، مما أظهر الحاجة إلى تمديد فترة العمل بالسياسة العامة لضمان تحقيق الأهداف المرسومة بكفاءة وفعالية، لذلك وبناءً على توصية لجنة التنمية الاقتصادية في آب ٢٠٢٤ صدر قرار من رئاسة الوزراء (قرار رقم ١٧٦١٨) على تمديد العمل بالسياسة العامة لريادة الأعمال والخطة الاستراتيجية الوطنية للأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٥ حتى نهاية العام ٢٠٢٧. بهدف تمكين وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة والجهات الدولية المانحة من تحقيق أهداف السياسة وتحقيق آثارها المرجوة.

ب- **التقييم اللاحق للسياسة العامة لريادة الأعمال**

في إطار متابعة تنفيذ السياسة العامة لريادة الأعمال ٢٠٢١-٢٠٢٧، والتي تم إعدادها بهدف تعزيز بيئة ريادة الأعمال وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، يجري العمل على تقييم الأثر اللاحق للسياسة بالتنسيق مع وحدة تقييم الأثر التنظيمي في رئاسة الوزراء.

يهدف هذا التقييم للأثر اللاحق للسياسة، الذي يتم بالتنسيق مع وحدة تقييم الأثر التنظيمي في رئاسة الوزراء، إلى قياس الامتثال في تطبيق السياسة من خلال الالتزام بالمحاور والأحكام والمتطلبات التي تم تحديدها، بالإضافة إلى الاستدامة والمتمثلة في احتمالية المحافظة على تحقيق نتائج وأهداف التشريع على المدى البعيد. كما يهدف التقييم إلى قياس تجانس السياسة واتساقها وموائمتها مع السياسة العامة والأهداف الاستراتيجية للحكومة.

وكما تمت الإشارة، يأتي هذا التقييم كجزء أساسي من عملية المراجعة المستمرة للتأكد من أن السياسات الحكومية تساهم في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، وتحديد أي تحديات قد تكون قد واجهت التنفيذ، بهدف تحسين السياسات المستقبلية وتوجيه الإجراءات اللازمة لتحقيق أكبر قدر من الفاعلية، وعليه، فقد تم اختيار هذه السياسة لتطبيق التقييم اللاحق للأسباب التالية:

٢. الأهمية التي تعلقها الوزارة على التطبيق الصحيح لهذه السياسة والخطة الاستراتيجية المصاحبة لها في تطوير قطاع ريادة الأعمال في الأردن، والذي يشكل محوراً أساسيا في عمل الوزارة بشكل عام وفي أهداف الحكومة بشكل عام. حيث تسعى من خلالها إلى تشجيع الاستثمار في هذا القطاع الحيوي، وخلق فرص عمل خاصة للشباب والسيدات.

٣. نية الوزارة للقيام بمراجعة للسياسة والاستراتيجية بمناسبة مرور ثلاث أعوام على إطلاقها، وإجراء أي تعديلات ضرورية عليها. حيث تسعى الوزارة إلى الاستفادة من دراسة تقييم الأثر في عملية التقييم المذكورة.

ج- السياق

انطلقت بيئة ريادة الأعمال في الأردن في الثمانينات من القرن الماضي، وتعززت بمبادرة من جلالة الملك ودعمه لتأسيس أول حاضنة أعمال بالمنطقة العربية عام ٢٠١٠. ووفرت الوزارة برامج لدعم قطاع ريادة الأعمال والشركات الناشئة، المتعلقة بدخول الأسواق والحصول على التمويل وتطوير وتأهيل الكوادر والكفاءات للعمل، إلى جانب البيئة التشريعية الخاصة بالقطاع، لتتمكن تلك الشركات من التوسع والنمو في أعمالها. وتم إنشاء محطات المعرفة بموجب مبادرة ملكية عام ٢٠٠١ لتجسير الفجوة الرقمية وإتاحة استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات الإلكترونية في المناطق النائية والمناطق محدودة الفرص الاقتصادية والتنموية. ثم أطلقت السياسة العامة لريادة الأعمال والخطة الاستراتيجية العامة لريادة الأعمال ٢٠٢١-٢٠٢٧، وتم تشكيل المجلس الوطني لريادة الأعمال في عام ٢٠٢٢، كما تم في وقت سابق إنشاء الصندوق الأردني للريادة الذي يعمل على زيادة التمويل للشركات الأردنية الناشئة والصغيرة والمتوسطة في مراحلها المبكرة، خصوصًا تلك التي تمتاز بالرؤية الطموحة وإمكانات النمو العالية. ويهدف الصندوق إلى مساندة إنشاء بيئة ملائمة ومحفزة لرواد الأعمال الأردنيين المبدعين لتحويل مشاريعهم المبتكرة إلى شركات ناشئة قابلة للاستمرارية، وتوفير فرص عمل للأردنيين والأردنيات، إلى جانب إنشاء قطاعات اقتصادية تخدم أسواق التصدير من خلال تسخير المواهب الإبداعية والتقنية لرواد الأعمال الأردنيين والفرق الإدارية من خلال التدريب وبناء القدرات وبرامج الاحتضان وتسريع الأعمال المستهدفة.

تتضمن السياسة العامة لريادة الأعمال خمس محاور تشكل المرتكزات الأساسية ذات الأولوية التي تضمن الوصول إلى منظومة ريادة أعمال وطنية شاملة ومتكاملة للفترة٢٠٢١ – ٢٠٢٧. وهذه المحاور هي:

١. الوصول إلى بيئة تشريعية وتنظيمية مواتية لريادة الأعمال تتسم بالوضوح والشفافية لما ذلك من أثر كبير على رياديي الأعمال في جميع مراحل ريادة الأعمال من خلال إجراء أي تعديلات على القوانين والأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.
٢. توفير موارد بشرية كفؤة من خلال إيجاد برامج تدريبية متخصصة لرياديي الأعمال في مختلف المجالات
٣. تسهيل النفاذ إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.
٤. تسهيل النفاذ إلى مصادر التمويل، وذلك من خلال اتخاذ الوزارة والجهات ذات العلاقة لعدد من التدابير والإجراءات اللازمة لذلك.
٥. توفير مجالات الدعم لمنظومة ريادة الأعمال من خلال عدد من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى زيادة عدد الشركات الناشئة الجديدة، والسعي لتحقيق الترابط والتشبيك بين الجهات الفاعلة في منظومة ريادة الأعمال في جميع أنحاء المملكة بما في ذلك الجهات الحكومية من خلال إنشاء منصة ريادة الأعمال الوطنية.

وقد عملت الوزارة بعد تشكيل المجلس الوطني لريادة الأعمال على استقطاب الدعم اللازم من الجهات والمنظمات الدولية المانحة لدعم مشاريع السياسة في ٢٠٢٢. وتم البدء الفعلي للمشاريع في عام ٢٠٢٣، نظرا للإجراءات الطويلة لدى الجهات والمنظمات الدولية المانحة لإقرار طلبات الدعم مما أدى الى تأخر البدء بالمشاريع، حيث تم بدء بطرح العطاءات في أيار ٢٠٢٣. نتيجة لذلك، وبناءً على توصية لجنة التنمية الاقتصادية في آب ٢٠٢٤ فقد صدر قرار من رئاسة الوزراء (قرار رقم ١٧٦١٨) على تمديد العمل بالسياسة العامة لريادة الأعمال والخطة الاستراتيجية الوطنية للأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٥ حتى نهاية العام ٢٠٢٧. بهدف تمكين وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة والجهات الدولية المانحة من تحقيق أهداف السياسة.

وقد بلغت نسبة الانجاز في تنفيذ المشاريع ما نسبته ٤٥٪ حتى شهر آب ٢٠٢٤، حيث تم البدء بتنفيذ ١٧ مشروعا، في حين مازالت هنالك مشروع واحد لم يبدأ العمل به.

د- الآثار المحتملة للسياسة العامة لريادة الأعمال والخطة الاستراتيجية الوطنية

إن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتنموية الإيجابية للسياسة العامة لريادة الأعمال والخطة الاستراتيجية الوطنية لا تقتصر على تعزيز التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل فحسب، بل تساهم أيضًا في تمكين الشباب من لعب دور أساسي في عملية الريادة والتغيير والابتكار، حيث يمتلك الشباب في الأردن اليوم أدوات جديدة وأكثر فاعلية للتأثير في مجتمعهم والمساهمة في التنمية المستدامة والحوار الوطني، ومن أبرز الآثار المأمولة من هذه السياسة ما يلي:

- **الأثر الاقتصادي:** حيث من المتوقع أن تسهم هذه السياسات في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال دعم الابتكار وخلق فرص عمل جديدة، مما يقلل من معدلات البطالة ويعزز الإنتاجية. كما أن من شأنها أنها تجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتدعم تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة، مما يؤدي إلى تنويع مصادر الدخل الوطني.

- **الأثر الاجتماعي:** على الصعيد الاجتماعي، من المأمول أن تساعد هذه السياسات في تمكين الفئات الشابة من خلال تقديم الدعم للرياديين والمشاريع الناشئة، مما يساهم في رفع مستوى المشاركة المجتمعية وتطوير ثقافة الابتكار وريادة الأعمال. كما تعزز دور المرأة في الاقتصاد وتعمل على تقليل الفجوات الاجتماعية من خلال فرص العمل المتاحة للجميع.

- **الأثر السياسي:** تساهم ريادة الأعمال في الاستقرار السياسي من خلال تعزيز التكامل الاجتماعي والاقتصادي. وبتمكين الشباب والمجتمعات المحلية من المشاركة في النمو الاقتصادي، كما تقلل هذه السياسات من احتمالية الاستياء الشعبي نتيجة البطالة أو الفقر، مما يساهم في دعم الاستقرار السياسي. كما تساهم في تحسين العلاقات بين القطاعات المختلفة، مثل القطاع الحكومي والخاص.

- **الأثر المالي:** من الناحية المالية، من المتوقع أن توفر هذه السياسات بيئة مواتية للتمويل من خلال تحسين الوصول إلى رأس المال وتوفير الدعم المالي للشركات الناشئة، كما تساهم أيضًا في تحسين بيئة الأعمال عن طريق تقليل المخاطر المالية للمستثمرين والمبادرين، وتشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتمويل المشاريع الجديدة.

- **الأثر القانوني:** على الصعيد القانوني، تساهم تساعد هذه السياسات في تحسين الإطار التنظيمي لبيئة ريادة الأعمال من خلال سن قوانين وتشريعات تشجع على الابتكار وتحمي حقوق الملكية الفكرية وتسهّل إجراءات تأسيس الشركات. كما تعمل على تقليص البيروقراطية وتسهيل الإجراءات القانونية، مما يُحسن من بيئة الأعمال ويسهم في تحقيق الشفافية والعدالة.

هـ- الخطة الاستراتيجية لريادة الأعمال ٢٠٢١-٢٠٢٧

وتم إطلاق الخطة الاستراتيجية لريادة الأعمال للفترة ٢٠٢١ – ٢٠٢٧ في نفس العام لتوضيح الخطط والمشاريع التي سيتم من خلالها تنفيذ هذه السياسة. وتتضمن الخطة الاستراتيجية للسياسة ٢١ مشروعاً، وبميزانية ١١ مليون يورو من الاتحاد الأوروبي و٥,٨ مليون دولار من البنك الدولي بموجب مشروع YTJ. والمشروع المنفذ بواسطة GIZ بمبلغ ١٤,٨٧ مليون يورو.، ويجري العمل على تأمين مصادر دعم من جهات أخرى للمبلغ المتبقي. وقد تم توزيع هذه المشاريع على المحاور الخمسة للسياسة على النحو التالي:

المحور	عدد المشاريع
١. بيئة تشريعية وتنظيمية مواتية لريادة الأعمال	٣
٢. موارد بشرية كفؤة و النظرة الثقافية لريادة الاعمال	٦
٣. تسهيل النفاذ إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية	٢
٤. تسهيل النفاذ إلى مصادر التمويل	٢
٥. توفير مجالات الدعم لمنظومة ريادة الأعمال	برنامج يتضمن ٧ مشاريع منفردة

ومن أجل حوكمة تنفيذ السياسة العامة لريادة الأعمال بشكل مناسب، فقد تم استحداث مكتب لمتابعة تنفيذ سياسة الريادة في الوزارة ضمن قسم لريادة الأعمال والتمكين، مع توفير الكوادر البشرية الكفؤة والمناسبة لتنفيذ ومتابعة التنفيذ للمشاريع والمبادرات، حيث تم اختيار الأفراد بناءً على مهاراتهم وخبراتهم في مجالات ريادة الأعمال والاستثمار، مما يعزز من قدرتهم على إدارة المشاريع وتحقيق الأهداف المنشودة.

إن الهدف من هذا القسم هو توفير بنية تنظيمية متخصصة تضمن متابعة كافة المشاريع والمبادرات، وتقديم الدعم الفني والإداري اللازم لضمان تنفيذ السياسة بالشكل المطلوب، كما تم تزويد هذا القسم بفرق من الكوادر البشرية المؤهلة والكفؤة، تتضمن مهام مكتب تنفيذ سياسة الريادة ما يلي:

١. **التخطيط والتنسيق:** وضع خطط تنفيذية مفصلة لكل مشروع ومبادرة ضمن الاستراتيجية، والتأكد من أن جميع الأطراف المعنية على علم بالتزاماتها وأدوارها.
٢. **المتابعة والتقييم:** مراقبة تقدم المشاريع والمبادرات، وضمان الالتزام بالجدول الزمني المحدد، وتحليل الأداء من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية.
٣. **تقديم الدعم الفني:** تقديم الدعم اللازم لكافة الجهات والشركاء المعنيين لتنفيذ المشاريع بنجاح، وحل المشكلات أو التحديات التي قد تواجهها.
٤. **التواصل مع المانحين:** إدارة الموازنات المقدرة والتنسيق مع الجهات المانحة لضمان توفير التمويل اللازم، وكذلك التأكد من استخدام الموارد بكفاءة.

كما يهدف إعداد وتنفيذ هذه الهيكلية إلى تعزيز الشفافية والفعالية في تنفيذ السياسة العامة لريادة الأعمال، وضمان تحقيق الأهداف المحددة بما يتماشى مع الاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال ٢٠٢١-٢٠٢٧

تدخلات ومبادرات الحكومة الأخرى في دعم قطاع الريادة:

١. جائزة الريادة المجتمعية من صندوق الملك عبد الله الثاني لتنمية الأعمال في رحلة الريادة:

صدرت الإرادة الملكية السامية بإنشاء جائزة "الملك عبد الله الثاني للعمل الحر والريادة" عام ٢٠٠٤ ، التي تهدف الى تعزيز رؤى سيد البلاد جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حول موضوع العمل الحر والريادة بإقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة كمنهج هام لاستغلال الطاقات المعطلة وإلحاقها بالأيدي المنتجة التي تساهم في البناء والتنمية والاعتماد على الذات في خلق الدخل، والذي يخرجها من دائرة العوز وانتظار الوظيفة، و تشجيع المواطنين على إقامة المشاريع الصغيرة وتطويرها، وتوجيه طاقاتهم للعمل الحر والريادة، وترسيخ قيمة العمل الحر وأهميته للمجتمع الأردني، وتشجيع أصحاب الأفكار الريادية على وضعها موضع التنفيذ.[٢]

وقد أحدثت الجائزة نوعاً من الثقافة والاعتزاز بالعمل الحر وبهذا ساهم الصندوق في خلق ثقافات عمل صحيحة وإيجابية في المجتمع الأردني. ووفرت الدعم اللوجستي والمالي لتحقيق الأهداف المستدامة للمشاريع الصغيرة، وأصبحت جائزة الريادة المجتمعية شريكًا استراتيجيًا حيويًا في رحلة الريادة، حيث لعبت دورًا حاسمًا في توفير الدعم الشامل الذي تطلبه المشاريع الريادية لتحقيق النجاح والاستمرارية.

٢. المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية JEDCO :

تأسست المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية في عام ١٩٧٢ تحت اسم (مؤسسة المراكز التجارية) كذراع حكومي لدعم القطاع الخاص في الأردن ليصبح قادرًا على المنافسة في الأسواق العالمية. حيث قامت بتقديم خدمات شمولية في دعم المشاريع الريادية والناشئة والصغيرة والمتوسطة في الأردن، وتشجيعها وتوفير الدعم المالي والفني المتاح لها، وتعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتركيز على الإبداع الذي يعد من أهم ركائز الريادة في الأردن، إذ تقوم المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية على رؤية وقيم جوهرية وهي: الشفافية والشمولية التشاركية المسائلة التقييم[٣].

٣. مركز الملكة رانيا للريادة (QRCE)

مركز الملكة رانيا للريادة هو منظمة غير ربحية تأسست عام ٢٠٠٤ للمساعدة في تطوير ودعم ريادة الاعمال التقنية في الأردن. على مدى السنوات ال ٢٠ الماضية، قام المركز بتنظيم العديد من الأنشطة التي استفادت منها آلاف من رواد الأعمال والمهنيين والطلاب في الأردن، وساعد في وضع بعض الشركات الناشئة الأردنية الناجحة على مسار الابتكار والإنجاز. يعتبر المركز جزء من جامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا ويلعب دور المركز الوطني للريادة. كجزء من الخطة الاستراتيجية، يقوم المركز بتنفيذ مبادرة شاملة تركز على أربع مجالات رئيسية: التواصل، الوعي والإدراك، بناء ودعم القدرات، دعم وتشغيل الشركات الناشئة.

---

[2] https://www.def.gov.jo/Pages/viewpage?pageID=58
[3] https://www.jedco.gov.jo/Default/Ar

مبادرات المركز في ريادة الأعمال التكنولوجية:

- مساعدة رواد الأعمال الأردنيين على التواصل وتبادل الخبرات والمعرفة.
- تزويد رواد الأعمال الأردنيين بخدمات التدريب والتوجيه والدعم المتخصصة التي تم تطويرها لمساعدتهم على إنشاء وتمويل وإدارة وتوسيع شركات التكنولوجيا الخاصة بهم.
- خلق المزيد من الوعي بالفرص المحتملة في الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا والتعرف على الأفكار المبتكرة والمتميزة في مجال الأعمال التكنولوجية والشركات الناشئة.
- مساعدة رواد الأعمال الأردنيين الذين يسعون للحصول على تمويل شركتهم الناشئة في مراحل النمو الأولية والمبكرة.

٤. جائزة الملكة رانيا الوطنية للريادة

والتي تهدف إلى تطوير مهارات ريادة الأعمال لدى الشباب، والتعرف على الأفكار والمشاريع فيما تبلغ قيمة الدعم المقدم للفائزين ٢٥ ألف دينار. هذه الجائزة والتي أصبحت في نسختها الثانية عشرة حاليا، وتسعى إلى إبراز طاقات وأفكار الأفراد وفرق البحث ورجال الأعمال ضمن نطاقات الطاقة والمياه والتكنولوجيا الزراعية والصحية. ولها أثر كبير في شيوع ثقافة الريادة في المجتمع، في دعم الرياديين الشباب وتمكينهم من تنفيذ رؤاهم في مشاريع من شأنها دفع عجلة التنمية من خلال التشبيك مع الشركاء والمستشارين والمتخصصين وربطهم مع الشباب لمساعدتهم وتحفيزهم على تعلم المزيد، والتي تهدف إلى تنمية مهارات ريادة الأعمال لديهم ومساعدتهم على تطوير خطط أعمالهم، بالإضافة إلى التعرف على الأفكار والمشاريع في مجال التكنولوجيا المبتكرة.

ثانيا- أهداف ونطاق التقييم اللاحق:

يأتي تنفيذ هذه الدراسة ضمن نطاق تنفيذ خارطة طريق تحديث القطاع العام، بما في ذلك فكر ومنهجية الحوكمة للقطاع العام، وبما يتماشى مع الممارسات الجيدة في الإدارة العامة ودعم محور الموارد البشرية والخدمات الحكومية ورسم السياسات وصنع القرار والثقافة المؤسسية.

وحيث أن لتقييم أثر التشريعات دور مكمّل لعمليّة إقرار التّشريعات وإنفاذها، فهي تؤشّرُ على مكامن القوّة ومواضِع الضّعف – إن وُجِدت – بشكل يضمنُ تجويد التّشريعات وتحقيق الاستقرار التّشريعي، الذي يعد متطلّبا رئيسا في عمليّة التّحديث بمختلف جوانبها، فإن هذا التقييم يهدف إلى دراسة أداء الوزارة في تنفيذ السياسة العامة لريادة الأعمال وفقاً للخطة الاستراتيجية التي تم إعدادها، ومدى الامتثال لما ورد في تلك الخطة من ناحية تنفيذ المشاريع والأنشطة المحددة فيها وفقاً للنطاق والموارد والأطر الزمنية، ومدى ملائمة المخرجات المتحققة من المشاريع لتلك التي كان مخطط لها في الأصل. كما يهدف إلى تقييم النتائج المتحققة حتى الآن، وتقديم توصيات مبنية على الأدلة ل:

أ- الاستمرار في تنفيذ السياسة وفقاً للخطة الاستراتيجية الموضوعة، أو
ب- الاستمرار في تنفيذ السياسة مع توصيات لتحسين الأداء المستقبلي، أو
ت- إيقاف العمل في تنفيذ السياسة

وقد تم تقييم أثر السياسة حسب منهجية وأدوات التقييم الواردة في الدليل الارشادي لسياسية تقييم الأثر (المسبق – اللاحق) الصادر عن دائرة الشؤون القانونية، قسم دراسات تقييم الأثر، رئاسة الوزراء في عام ٢٠٢٢.
حيث تم دراسة مدى فعالية و/أو كفاءة تنفيذ السياسة العامة لريادة الاعمال والخطة الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٧ بعد تطبيقها الفعلي وإنفاذ بعض الخطط والمشاريع على أرض الواقع لتحليل مخرجات ونتائج وآثار السياسة. وبشكل أكثر تفصيلاً يهدف تقييم الأثر التشريعي اللاحق إلى:

١. **تقييم الامتثال** من قبل الوزارة لمتطلبات السياسة وتوفير المدخلات اللازمة للتنفيذ والصعوبات التي واجهت أو ما زالت تواجه الوزارة خلال تنفيذ السياسة.
٢. **تقييم الكفاءة:** قياس مدى استخدام الموارد (الميزانية والموارد البشرية) بشكل فعال في تنفيذ مشاريع الخطة الاستراتيجية الوطنية ٢٠٢١-٢٠٢٧
٣. **تقييم الفعالية:** قياس فرص تحقيق السياسة العامة لريادة الأعمال للأهداف المحددة في الخطة الاستراتيجية الوطنية ٢٠٢١ – ٢٠٢٧ في حال الاستمرار في تنفيذها.
٤. **تحليل المخرجات:** دراسة المخرجات الناتجة عن تطبيق مشاريع السياسة، ومدى موائمتها مع ما مكان مستهدفاً في الخطة الاستراتيجية، ومدى تأثيرها على بيئة ريادة الأعمال في الأردن.
٥. **تحليل الأثر والنتائج:** دراسة النتائج والأثار الاقتصادية والاجتماعية (الإيجابية والسلبية والمباشرة وغير المباشرة) الناتجة منذ بدء تطبيق هذه السياسة، ومدى تأثيرها على بيئة ريادة الأعمال في الأردن
٦. **تحديد التحديات والفرص:** التعرف على التحديات التي واجهت تنفيذ السياسات العامة وتحديد الفرص الممكنة لتحسين تنفيذها.
٧. **تقديم التوصيات:** بناءً على النتائج المستخلصة، تقديم توصيات محددة لتحسين تنفيذ السياسة الحالية بما يضمن تحقيق الأهداف المتوخاة منها

<u>مستوى التقييم:</u>
نظراً لأنه لم يتم الانتهاء من تنفيذ السياسة بعد، ولأنه تم الانتهاء من تنفيذ ٤ من المشاريع المتضمنة في الخطة الاستراتيجية فقط، كما أن العديد من المشاريع الأخرى ما زالت في مراحلها الأولى، فإنه من المبكر قياس الآثار المتوقعة من تنفيذ السياسة بشكل حصري. لذلك، فإن نطاق تقييم السياسة يركز على تقييم العمليات (Processes)، والذي يتطلب جمع البيانات الإدارية من وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بشكل أساسي، والتأكد من اعتماد السياسة وتنفيذها وفقًا للمدخلات والأنشطة اللازمة لإنفاذ السياسة وامتثال الوزارة لمتطلبات تنفيذ السياسة. كما يشمل مستوى العمليات النظر إلى توفر بعض البيانات والنتائج والآثار نتيجة تطبيق السياسة العامة لريادة الأعمال والخطة الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠٢١-2027، حسب النموذج المنطقي الذي تم إعداده للسياسة
وسيتم في جزء لاحق من التقرير عرض النموذج المنطقي (Logical Framework) الذي تم إعداده لإجراء التقييم.

معايير التقييم:

معايير التقييم المطلوب التحقق منها:

١. **الامتثال:** مدى التزام السياسة بالمعايير والمتطلبات المحددة، ومدى توفير المدخلات وتنفيذ الأنشطة التي يتطلبها تطبيق السياسة
٢. **الاستدامة:** مدى احتمالية المحافظة على تحقيق النتائج على المدى البعيد
٣. **الأثر:** ما الآثار الإيجابية والسلبية التي ترتبت على إقرار السياسة وإن كان هناك أية آثار غير مقصودة.
٤. **التجانس:** مدى اتساق السياسة وتكاملها ومواءمتها مع السياسات العامة والأهداف الاستراتيجية للحكومة

أسئلة التقييم الرئيسية:

١. ما هي المدخلات التي وفرتها الجهة الحكومية المعنية للتنفيذ؟ وهل تم استخدامها على أرض الواقع؟
٢. ما هي الصعوبات التي واجهت الجهة الحكومية خلال عملية الإنفاذ؟
٣. هل يوجد مجالات لتحسين الامتثال بالمتطلبات القانونية أو عملية إنفاذ المشروع؟
٤. هل يتوقع تحقيق المخرجات والنتائج والآثار المتوقعة؟
٥. ما مدى الوصول إلى الفئات المستهدفة؟
٦. هل العلاقة بين الموارد المخصصة للإنفاذ والنتائج المتحققة حتى الآن مناسبة ومبررة؟ ما هي نسبة الكلفة-المنفعة؟
٧. إلى أي مدى من المتوقع أن تتواصل الأنشطة والنتائج والآثار عقب فترة التقييم؟
٨. كيف أدمجت أهداف التنمية المستدامة في تصميم وإنفاذ التشريع؟
٩. كيف طبق مبدأ الانصاف عبر الأجيال ضمن أحكام السياسة؟

الفترة الزمنية

يغطي التقييم الفترة من عام ٢٠٢١ إلى عام ٢٠٢٥. علما بانه خلال فترة عملية التقييم للسياسة صدر قرار من رئاسة الوزراء بتمديد العمل بالاستراتيجية والخطة حتى نهاية عام ٢٠٢٧. تم التركيز على النتائج المحققة في هذا التقييم حتى تموز ٢٠٢٤.

ثالثا- تصميم التقييم

تم تصميم التقييم حسب المنهجية المتبعة في تطبيق تقييم الأثر اللاحق للسياسة حسب الدليل الإرشادي الصادر عن مديرية الشؤون القانونية بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة لإجراء عملية تقييم الأثر. وبشكل أكثر تفصيلا"، فقد تم استخدام المنهجية التالية في تنفيذ التقييم:

١. **تحديد الأهداف ونطاق التقييم** :فقد تم تحديد الأهداف المراد تحقيقها من التقييم ونطاقه بما يشمل الفترة الزمنية والفئات المستهدفة

٢. **تشكيل فريق العمل**: حيث تم تشكيل فريق من موظفي وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بالإضافة إلى عدد من أصحاب الخبرة من أجل تنفيذ التقييم

٣. **إعداد النموذج المنطقي للتقييم** :حيث تم تطوير النموذج استناداً إلى مجموعة من الافتراضات الرئيسية، منها العلاقة السببية بين المدخلات والنتائج المتوقعة، والثبات العام للعوامل الخارجية من تشريعات وظروف إقتصادية وغيرها والتي قد تؤثر في أداء وتنفيذ السياسة، إضافة إلى أن تحسين بيئة ريادة الأعمال يؤدي إلى زيادة فرص العمل، وتعزيز الابتكار، وتحقيق التنمية المستدامة، مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات الاقتصادية والإدارية والتشريعية التي قد تواجه الرياديين.

وقد تم تصميم التقييم بشكل تشاركي وتفاعلي بين فريق وزارة الاقتصاد الرقمي وفريق الخبراء، وبشكل يستند الى أهداف السياسة والخطة الاستراتيجية. حيث تم تحديد ما سيتم تقييمه حسب مؤشرات الأداء الرئيسية، مصدر وجمع البيانات، والقيمة الأساسية، القيمة المستهدفة والقيمة الحقيقية، حسب المراحل التالية:

وبين الملحق رقم (١) النموذج المنطقي المبدئي لتقييم السياسة، والذي يتضمن:

١. عناصر التقييم، والتي تتضمن المدخلات، الأنشطة، المخرجات، النتائج والأثر.
٢. ما سيتم تقييمه.
٣. مؤشرات الأداء الرئيسية.
٤. مصادر المعلومات/ البيانات.
٥. القيمة الأساس (Baseline)
٦. القيمة المستهدفة (Target).
٧. القيمة الحقيقية (Actual)
٨. التاريخ

٤. **التشاور مع أصحاب العلاقة** :تم إشراك الجهات المعنية الرئيسية مثل الوزارة والمؤسسات الداعمة لريادة الأعمال وممثلي القطاع الخاص، والرياديين أنفسهم، تحديدا شمل التشاور إجراء مقابلات مع أصحاب العلاقة الرئيسيين لضمان شمولية التقييم وتوافقه مع احتياجاتهم وتوقعاتهم

وقد تم التشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين اثناء التقييم كجزء أساسي من تحديد النتائج وجمع البيانات والتأكد من صحة المعلومات والحصول على ردود وتغذية راجعة بكفاءة وتحقيق التشاركية في تقييم النتائج. وتم تحديد المعنيين وعمل المقابلات والاجتماعات وضع أسئلة منهجية حسب خلفية وصلة كل الافراد المعنيين. حيث تم التشاور مع أعضاء المجلس من القطاعين العام والخاص.

بالإضافة الى المقابلات، تم رفع تقرير التقييم على منصة بوابة تواصَل هي بوابة الكترونية موحدة للتشاور مع الجهات الحكومية والأفراد وأصحاب المصلحة والمهتمين لمدى أسبوعين، للحصول على ردود وتغذية راجعة من أكبر فئة ممكنة. عند انتهاء من التشاور، تم تجميع وعكس الملاحظات، ومخرجات التشاور وتحليلها ضمن نطاق التقييم.

٥. **جمع البيانات** :استخدمت المنهجية مزيجاً من البيانات الكمية والنوعية، من خلال المقابلات الفردية مع الخبراء وأصحاب المصلحة، وتحليل التقارير والدراسات السابقة والدولية، وبشكل محدد إشتملت البيانات على:

- **بيانات كمية** :تحليل مؤشرات الأداء المتعلقة بريادة الأعمال، مثل عدد المشاريع الجديدة، وحجم الاستثمارات ونسب الاستدامة حسب توافرها
- **بيانات نوعية** :جمع أراء الرياديين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتحليل تقارير ذات صلة مثل تقرير (Global Entrepreneurship Monitor – GEM)

وهنا تجدر الإشارة إلى محددات عامة أعاقت عملية التقييم اللاحق، منها:

- **محدودية البيانات المتوفرة** :نقص البيانات الدقيقة والحديثة في بعض محاور السياسة أو القطاعات الفرعية، وهذا يمكن تفهمه نظرا لحداثة البدء بتنفيذ السياسة.
- **محدودية الوقت** :ضيق الإطار الزمني المخصص لجمع البيانات وتحليلها

رابعا- نتائج التقييم اللاحق

الخطوة (١): تحديد المدخلات (Inputs)

تم العمل على تحديد المدخلات والموارد التي تم توفيرها لتنفيذ بنود وتوجهات السياسة، بدءا من الإطار التنظيمي لقطاع ريادة الأعمال، والخطة الإستراتيجية الوطنية والخطط التنفيذية التي تشتمل على مشاريع ضمن إطار زمني محدد ومؤشرات أداء رئيسية، بالإضافة الى الإطار التنظيمي لإدارة ومراقبة تنفيذ السياسة العامة والإستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال، وإيكال مهمة التنفيذ والمتابعة إلى الجهة المسؤولة عن تنفيذ الإستراتيجية وإدارة المشاريع المنبثقة عنها، و توافر الموارد والمخصصات المالية المناسبة لتنفيذ المشاريع والمبادرات. بالإضافة إلى ذلك، فقد تم توفير عدد من المدخلات الضرورية لتنفيذ السياسة والخطة الاستراتيجية المرتبطة بها، وعلى النحو التالي:

١- تشكيل المجلس الوطني لريادة الأعمال، والذي يهدف إلى تقديم التوجيه اللازم لتنفيذ السياسة ومتابعة أدائها، بالإضافة إلى متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية وتقييمها. وقد تم تشكيل المجلس بقرار من مجلس الوزراء في العام ٢٠٢٢، ويضم في عضويته أعضاء من القطاعين العام والخاص.

وتتضمن الشروط المرجعية لعمل المجلس ما يلي :

١. مراجعة وتحديث السياسة العامة لريادة الأعمال والخطة الاستراتيجية الوطنية حسب الحاجة.
٢. تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية الوطنية ومراقبة مؤشرات الأداء الرئيسية واتخاذ الإجراءات التصحيحية عند الحاجة.
٣. تقييم السياسات المتبعة ومراجعة وتحليل جميع التشريعات ذات الصلة بريادة الأعمال ورفع التوصيات الخاصة بالتعديلات وبما ينسجم مع أهداف التنمية الاقتصادية على المستوى الكلي للمملكة.
٤. اقتراح الحلول والإجراءات اللازمة لتحفيز الشركات الريادية وتحديد التحديات وإزالة المعيقات التي تواجه الشركات الريادية والاستثمارات في قطاع ريادة الأعمال.

ويعقد المجلس اجتماعاته بشكل منتظم ربعيا منذ عام ٢٠٢٢، وقد تم عقد ما مجموعه ١٠ اجتماعات لتاريخه.

٢- إنشاء مكتب خاص في الوزارة يعنى بمتابعة تنفيذ المشاريع الواردة في الخطة التنفيذية للسياسة، وبعدها تم تعديل الهيكل التنظيمي للوزارة ودمج المكتب الذي تم إنشاؤه ضمن مديرية الاستثمار وريادة الاعمال تحت قسم ريادة الاعمال والتمكين.

يتكون القسم من مدير مشروع عدد ٣ ، وضابط ريادة اعمال وتمكين عدد ٢، ورئيس قسم ريادة الاعمال والتمكين.
وتتلخص مهام القسم بما يلي:

١. متابعة تنفيذ المشاريع في إطار السياسة العامة لريادة الأعمال والخطة الاستراتيجية الوطنية المنبثقة عنها وبالتعاون مع كافة الجهات ذات العلاقة.
٢. مراقبة التقدم في مؤشرات الأداء الرئيسية.
٣. رفع تقارير دورية، وكلما اقتضت الحاجة، إلى مجلس الوزراء من خلال الوزارة بنتائج أعمال المجلس وأنشطته وإنجازاته والمعيقات التي يواجهها في أداء عمله مشفوعة بمقترحات المجلس وتوصياته
٤. تقديم تقرير ربع سنوي عن التقدم المحرز إلى المجلس الوطني لريادة الأعمال.

٣- الموارد المالية: تم تخصيص تمويل لتنفيذ السياسة من عدد من الجهات المانحة، وعلى النحو التالي:

١. مبلغ ٨ مليون دينار من الاتحاد الأوروبي
٢. مبلغ ٤،١ مليون دينار من البنك الدولي
٣. مبلغ ١٣،٦ مليون دينار من المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)

٤- إعداد خطة تنفيذية تبين المبادرات والمشاريع التي سيتم تنفيذها، وتحديد العناصر التالية لكل مشروع:

- أهداف المشروع
- وصف المشروع
- الإطار الزمني
- التكلفة المقدرة
- التحديات والفرص
- المخاطر والمعيقات
- أصحاب المصلحة في المشروع

الخطوة (٢) : تحديد الأنشطة والمشاريع (Activities)

تشتمل السياسة العامة لريادة الأعمال على خمسة محاور، وكما أشير سابقا، تشمل الخطة الاستراتيجية الوطنية المنبثقة عن السياسة عدة مشاريع تحت كل محور. وتم تحديد جميع الأنشطة في النموذج المنطقي من الخطة الاستراتيجية الوطنية ٢٠٢١ – ٢٠٢٧ للسياسة العامة لريادة الاعمال تحت المحاور الخمسة التي سبق الإشارة إليها في جزء سابق من التقرير.

وقد انتهت الوزارة من تنفيذ ٤ مشاريع من الخطة الاستراتيجية، وعلى النحو التالي:

١. إنشاء منصة StartupsJo وهي المنصة الوطنية لريادة الأعمال، وتضم المنصة المخصصة لرواد الأعمال والمستثمرين، والمنظمات الداعمة، ومقدمي الخدمات في جميع أنحاء الأردن المعلومات التالية:
   - خريطة الشركات الناشئة والقطاعات: استكشاف مشهد الشركات الناشئة في الأردن بسهولة، واكتشاف المشاريع المبتكرة وفرص التعاون.
   - عرض الفعاليات: للبقاء على اطلاع على أحدث الفعاليات الريادية وورش العمل وفرص التواصل التي تحدث في جميع أنحاء الأردن.
   - الوصول إلى التمويل: التواصل بسلاسة مع الفرص التمويلية المصممة خصيصًا لاحتياجات الشركات الناشئة، من أجل تسهيل طريقها نحو النجاح.
   - شبكة المستثمرين: بناء علاقات قيمة مع المستثمرين المهتمين بدعم والاستثمار في الشركات الناشئة الواعدة في الأردن.
   - أداة التقييم: تقييم جاهزية الشركات الناشئة، وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين باستخدام أداة التقييم الشاملة الموجودة على الموقع، مما يمهد الطريق للنمو الاستراتيجي.
   - الموارد: الوصول إلى مجموعة من الموارد مثل الأدلة والقوالب والنصائح من الخبراء لدعم المبادرات الريادية

٢. مشروع تحديد الفرص والتحديات (Building Problem Statements) والذي تم تنفيذه كجزء من برنامج "القفزة النوعية"، وقد تضمن المشروع تحديد المشاكل والفرص والتحديات في أربعة قطاعات من تلك الواردة في رؤية التحديث الاقتصادي والتي تمتلك إمكانات نمو عالية، وهي قطاعات التكنولوجيا الزراعية، التربية، الطاقة المتجددة والتكنولوجيات الصديقة للبيئة، وقطاع السياحة.

٣. إعداد التقرير الوطني لمشاركة الأردن في تقرير "المرصد العالمي لريادة الأعمال Global Entrepreneurship Monitor" لعام ٢٠٢٣-٢٠٢٤، والذي يُعد أحد أبرز التقارير الدولية التي تقيّم حالة ريادة الأعمال في دول العالم. يصدر هذا التقرير السنوي عن المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM). ويُعتبر مرجعًا هامًا لفهم بيئة ريادة الأعمال وتحديد التحديات والفرص في مختلف الاقتصادات. ويهدف التقرير الوطني الأردني للمرصد العالمي لريادة الأعمال إلى تسليط الضوء على واقع ريادة الأعمال في الأردن، وتحديد التحديات التي تواجهها، الأمر الذي يساعد في توجيه السياسات والاستراتيجيات بشكل مدروس نحو تشجيع الريادة والابتكار، ممّا يُساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن.

٤. مشروع الأنشطة اللامنهجية في المدارس: ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز المفاهيم الخاصة بالريادة في مدارس المملكة، يتم تنفيذ المشروع من قبل منظمة Plan International ضمن اتفاقية تعاون وذلك من خلال المحاور التالية:
   - زيادة الوعي بخصوص النظام البيئي (Ecosystem) لريادة الأعمال بين الطلاب

- توضيح فوائد ومنافع ريادة الأعمال ضمن المجتمعات المحلية
- تعزيز مهارات ريادة الأعمال في المدارس

كما تم البدء بتنفيذ عدد آخر من المشاريع التي بدأ بعضها بتحقيق إنجازات على الأرض، ومن أهمها:

١. إطلاق حاضنة للشركات الناشئة (Sandbox) الذي تم تعيين فريق لتنفيذه ويهدف إلى إطلاق منصة لاستقبال أفكار لتحسين الخدمات الحكومية وتعزيز ١٠ خدمات حكومية، حقق المشروع حتى الآن نسبة إنجاز ٣٠٪.

٢. مشروع الحملات الإعلامية لزيادة الوعي بريادة الأعمال.

٣. تأسيس جمعية Digiskills في عام ٢٠٢١، والتي عملت منذ تأسيسها على تحسين كفاءات الأفراد، بما يعزز الإنتاجية والتنافسية في الاقتصاد الأردني. من خلال العمل على بناء جسور بين أصحاب العمل والمؤسسات التعليمية لتقليل الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل. في هذا الإطار، تتعاقد DigiSkills مع مقدمي خدمات التدريب (TSPs) لتحقيق هذه الأهداف من خلال دعوة تقديم الطلبات (RFA). من أجل استقطاب مقدمي خدمات تدريب مؤهلين لدعم أهداف منح المهارات الرقمية، وهي تمكين الشباب والنساء في الأردن من تحقيق دخل مستدام من خلال اكتساب المهارات الرقمية المطلوبة
وقد أطلقت الجمعية مبادرة تقدم منحًا تهدف إلى التدريب على المهارات الرقمية من خلال برامج تدريبية عالية الجودة للشباب الأردنيين والسوريين، ترتبط مباشرة بفرص العمل.

وبشكل عام، فقد تم البدء بجميع المشاريع الواردة في الخطة الاستراتيجية والبالغ عددها ٢١ مشروعاً، باستثناء مشروع واحد. وقد بلغت نسبة الإنجاز الكلية للمشاريع ٤٥%. ويبين الجدول التالي ملخصا لهذه المشاريع:

المبادرة	اسم المشروع	الإطار الزمني	نسبة الانجاز	مؤشرات الاداء
القفزة النوعية	تحديد المشاكل /التحديات/الفرص نف قطاعات مستهدفة لها إمكانات نمو عالية	٣/٢٠٢٤ - ٦/٢٠٢٤	١٠٠٪	٤٨ دراسة جدوى
	"إنشاء منصة StartupsJo	٩/٢٠٢٣ - ٢/٢٠٢٤	١٠٠٪	إطلاق المنصة وتشغيلها
	حملة التواصل والتوعية بالمبادرة – هاكاثون الريادة	٣/٢٠٢٤- ١/٢٠٢٥	٦٠٪	٤٠٠ فكرة منتقاة
	الوصول إلي "نموذج أولي قابل للتطبيق "MVP	١١/٢٠٢٤ - ٥/٢٠٢٥	٢٠٪	١٠٠ نموذج ذو جدوى واحتضانها بقيمة ٥٠٠٠ دينار لكل فكرة
القفزة النوعية في المحافظات	دعم الشركات الناشئة في مرحلة توليد الأفكار (العقبة)	٤/٢٠٢٦ – ١/٢٠٢٤	١٠٪	٧٥ فكرة قابلة للتنفيذ
	دعم الشركات الناشئة في مرحلة توليد الأفكار (المفرق والكرك وجرش)	١/٢٠٢٦ – ٧/٢٠٢٣	١٠٪	
الاستعداد للاستثمار	جاهزية الاستثمار	١٢/٢٠٢٤ - ١٠/٢٠٢٥	٣٥٪	٢٠٠ نموذج أولي قابل للتطبيق
	تقديم منح من ضمن المشروع		مستمر	

تطوير الأعمال	تعزيز وتمكين رواد الأعمال المستدامين لخدمة الاقتصاد الأردني وتلبية احتياجات سوق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	٦/٢٠٢٤ - ٤/٢٠٢٧	٣٥٪	١٠٠ شركة (٥٠ شركة في ٢٠٢٤ و٥٠ أخرى في ٢٠٢٥)
	تعزيز النظام البيئي لريادة الأعمال من خلال شركات جاهزة للمستقبل ومدعومة بالتكنولوجيا، مما يزيد الإنتاج من حيث الكمية والجودة	٦/٢٠٢٤ - ٤/٢٠٢٧	٣٥٪	
	دعم ١٠٠ شركة في النمو والتوسع محلياً ودولياً.	٦/٢٠٢٤ - ٤/٢٠٢٧	٣٥٪	
التواصل والتوعية	حملة التوعية والتواصل	١/٢٠٢٤ - ١٢/٢٠٢٤	٨٠٪	الوعي الوطني الجذب الإقليمي والدولي
بناء القدرات	بناء قدرات القطاع العام وزيادة الوعي في مجال الريادة	لنهاية السياسة	٤٠٪	بناء قدرات ٤٠٠ موظف حكومي
	تطوير الأنشطة اللامنهجية في الجامعات	١٢/٢٠٢٤ - ١١/٢٠٢٦	٢٠٪	٦ جامعات
	برنامج التدريب لدى الشركات الناشئة	١١/٢٠٢٤ - ١١/٢٠٢٦	٢٠٪	تأهيل ٢٥٠ متدربًا خلال ٣ أشهر. تخصيص هؤلاء المتدربين لمدة ٩ أشهر إضافية
دعم الخدمات الحكومية	برنامج الاحتضان الحكومي	٧/٢٠٢٥ - ١١/٢٠٢٧	٢٠٪	٢٠ خدمة حكومية
	إعداد السياسات العامة	٥/٢٠٢٤ - ٥/٢٠٢٦	٣٠٪	غير محدد
	الحوار بين القطاعين العام والخاص	٧/٢٠٢٣ - ٧/٢٠٢٦	٤٠٪	شبكات تخدم المملكة بأكملها

الخطوة (٣): تحديد المخرجات (Outputs)

وعلى الرغم من أن المشاريع الرئيسية ما زالت قيد التنفيذ كما تم التطرق لها مسبقا، إلا أن عددا من النتائج يمكن الإشارة إليها وما تحقق لغاية الآن، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

١. قدمت جمعية Digiskills وبدعم من مشروع الشباب والتكنولوجيا والوظائف (YTJ) ووزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، منحًا تدريبية في المهارات الرقمية لتحقيق أهدافها في تحسين وتطوير المهارات بقيمة ٥٠٠ ألف دولار أمريكي بهدف تدريب المشاركين على المهارات الرقمية من خلال برامج تدريبية عالية الجودة للشباب الأردنيين والسوريين، ترتبط مباشرة بفرص العمل.

٢. أيضاً، وضمن برنامج عمل جمعية Digiskills، تم افتتاح مركز التكنولوجيا المجتمعية في منطقة ماركا بعمان لدعم التعليم الرقمي وتعزيز التواصل الاجتماعي، والتي تأتي كجزء من مشروع الشباب والتكنولوجيا والوظائف "YTJ"، والذي تنفذه وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة بالتعاون مع وزارة الشباب وبدعم من البنك الدولي. ويعتبر المركز هو الأول ضمن عدة مراكز ستعمل الوزارة على إنشائها في مختلف أنحاء المملكة ضمن مشروع الشباب والتكنولوجيا والوظائف هدفها تنشيط المجتمعات المحلية وتوفير مساحات عمل مشتركة، بالإضافة إلى تقديم برامج تدريبية، وفرص تواصل وتبادل للمعرفة مع شركات قطاع التكنولوجيا.

٣. بلغ عدد المسجلين في منصة StartupsJo لتاريخه:

- ٣٧٤ شركة ناشئة ورائدة وملهمة في الأردن
- ٧ مستثمرون من خبراء الاستثمار الباحثين عن فرص مثيرة في الأردن
- ١٧ مؤسسة داعمة مثل حاضنات ومسرعات الأعمال
- ٣٦ مزودي الخدمات القانونية والمحاسبية وتطوير البرمجيات والاستشارات والتدريب والتوجيه

٤. من ضمن برنامج "القفزة النوعية" تم إعداد دراسات جدوى ل ٤٨ مشروعاً تحت أربعة قطاعات (بواقع ١٢ دراسة لكل قطاع)، وقد تضمنت هذه الدراسات تحليلا ماليا وفنيا وماليا وتحليل للسوق لكل مشروع، بالإضافة إلى تحديد التكامل مع القطاعات الأخرى والمخاطر المحتملة، والكيفية المقترحة للتعامل معها وقد تم نشر هذه الدراسات على منصة StartupsJo. وسيتم استخدام هذه الدراسات من أجل اختيار عدد من المشاريع التي سيتم توفير الدعم لها واحتضانها من أجل مساعدتها على النمو والتوسع

٥. تم نشر التقرير الوطني لمشاركة الأردن في "مرصد ريادة الأعمال Global Entrepreneurship Monitor" في هذا الموقع وقد أظهر التقرير تحقيق تحسن في عدة مؤشرات رئيسية في دعم وتطوير ريادة الأعمال في المملكة كما سيأتي ذكره لاحقاً.

٦. بخصوص مشروع الأنشطة اللامنهجية في المدارس والذي يهدف إلى تعزيز المفاهيم الخاصة بالريادة في مدارس المملكة، فقد تم توقيع اتفاقيات تفاهم مع بلان إنترناشونال Plan International للمساهمة في الاستراتيجية ودعم الأنشطة اللامنهجية في المدارس. شملت الاتفاقية على ان تقوم plan International بتمويل تكلفة الأنشطة والتدخلات المقترحة والالتزامات المالية المطلوب تنفيذها. والتنسيق مع وزارة التربية والتعليم وضمن خطة عمل مشتركة لاختيار ١٢ مدرسة موزعة في أنحاء المملكة من المحافظات المستهدفة (اربد، المفرق، الزرقاء والعاصمة عمان) من اجل تثقيف وتعليم طلاب المدارس حول مفهوم ريادة الأعمال لتنمية قدراتهم الابتكارية والريادية وأهميتها في تحفيز الابتكار والتنمية الاقتصادية. حيث تم اعتماد المنهج الإضافي (ريادة الأعمال الأساسي) الذي تم تطويره والموافقة عليه من قبل وزارة التربية والتعليم. حيث تم استهداف ٢٠٣ مدارس وتم الوصول الفعلي حتى الآن إلى:

- ١٤٩ مدرسة
- العدد الفعلي للميسرين الذين تم تدريبهم ١٤٩ ميسر
- والعدد الفعلي للمستشارين المدربين ٥٥
- العدد الفعلي للطلاب الذين تم تدريبهم ٢٣٧١

الخطوة (٤): تحديد النتائج (Outcomes)

تأتي هذه السياسة في سياق جهود الأردن للتحول من الاقتصاد القائم على الكفاءة إلى اقتصاد مبني على الابتكار، فوفقًا لبيانات البنك الدولي، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للأردن من ٤٦,٣ مليار دولار في عام ٢٠٢١ إلى ٤٨,٦٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٢، إلا أن معدل البطالة بلغ ١٧,٩% في عام ٢٠٢٣، فيما سجل معدل التضخم حوالي ٤,٢% في عام ٢٠٢٢، مع ارتفاع عدد السكان إلى نحو ١١,٣ مليون نسمة، واستجابة لهذه المعطيات فإن السياسة العامة لريادة الأعمال تصب في توفير بيئة مناسبة وداعمة للأعمال في الأردن، وتعزيز الإمكانيات الاقتصادية للتنمية المستدامة، وتقليل نسب الفقر والبطالة، وزيادة دخل الأفراد والأسر الأردنية، إضافة إلى تفعيل دور الشباب من خلال تسخير طاقاتهم وتهيئة الظروف المناسبة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية

يُعنى هذا الجزء من التقرير بتسليط الضوء على النتائج المهمة متوسطة وطويلة المدى التي من المتوقع تحقيقها نتيجة لتعزيز بيئة ريادة الأعمال في الأردن، وبشكل عام تتوزع هذه النتائج على ذات المحاور التي تمت هيكلة الإستراتيجية بناء عليها، إلا أنه من الجدير بالذكر وكما أشير سلفا، فإن البدء الفعلي للإستراتيجية كان مطلع العام ٢٠٢٣، مما يتطلب مدة إضافية لتحقيق هذه النتائج ومن ثم قياسها، كما أن عدم توافر بيانات لقياس المؤشرات سواء لعدم اكتمال تنفيذ المشاريع أو لعدم إتاحة هذه البيانات من مصادرها شكل تحديا آخر لتحديد هذه النتائج في وقت إعداد هذا التقييم.

بشكل عام، ارتكز هذا التقييم على آراء الخبراء في القطاع لإعطاء نبذة حول النتائج (outcomes) في خطوطها العريضة وحسب مستويات النموذج المنطقي ومحاور السياسة، وتمت متابعة أراء الخبراء الوطنيين في تقارير ومؤشرات عالمية هامة، مثل مؤشر المرصد العالمي لريادة الأعمال[٤] (Global Entrepreneurship Monitor - GEM) الصادر في عام ٢٠٢٤.

لقد شارك الأردن في هذه الدراسة البحثية الأكبر والأطول أمدًا حول مستويات نشاط ريادة الأعمال في العالم، ويشار هنا إلى أن الفريق الوطني لإعداد هذا التقرير ضم باحثين من عمادة الابتكار ونقل التكنولوجيا والريادة (TECH-DI) في الجامعة الألمانية الأردنية (GJU) ومركز الدراسات الاستراتيجية (CSS) في الجامعة الأردنية. وقد تم تنفيذ هذه الدراسة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة (MoDEE) وبدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ). وبشكل عام، فقد سلط مؤشر ريادة الأعمال الذي جاء في التقرير الوطني الأردني للمرصد العالمي لريادة الأعمال الضوء على واقع قطاع ريادة الأعمال في الأردن، والتحديات التي تواجهه، الأمر الذي يساعد في توجيه السياسات والاستراتيجيات بشكل مدروس نحو تشجيع الريادة والابتكار، ومما يجدر الإشارة إليه أن الدراسة تعتمد على استطلاع آراء عينة عشوائية (٢٤٠٠ شخص) من مختلف المناطق الديموغرافية والجغرافية في الأردن إضافة إلى مقابلات مع ٤٠ خبيرًا أردنيًا من أجل تقييم النظام البيئي لريادة الأعمال، ممّا يُساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن.

وفيما يلي استعراض لأهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة ضمن المحاور الخمسة لسياسة ريادة الأعمال:

١. تسهيل البيئة التشريعية لريادة الأعمال

تستهدف السياسة تحسين وتبسيط التشريعات التي تحكم بيئة ريادة الأعمال بالتنسيق مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص، مما يسهم في تقليل الإجراءات البيروقراطية وجذب المزيد من رواد الأعمال.

٢. الموارد البشرية الكفؤة والنظرة الثقافية لريادة الأعمال

تركز السياسة من خلال المشاريع في الخطة الإستراتيجية على تطوير الكوادر البشرية وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال من خلال مبادرات وبرامج تعليمية في المدارس، ومن خلال مشاريع الإستراتيجية الوطنية فقد تم البدء بتضمين مناهج ريادة الأعمال في عدد من المدارس، مما سيساعد على غرس مهارات الريادة والتفكير الابتكاري لدى الطلاب.

بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء شبكات دعم للشركات الريادية في المحافظات (العقبة، الكرك، جرش والمفرق)، مما سيساعد رواد الأعمال على بناء علاقات تشاركية ودعم متبادل، كما أن المبادرات والمشاريع المنبثقة عن الإستراتيجية الوطنية تساهم في تشغيل الشباب الخريجين من خلال خلق فرص عمل جديدة في قطاع ريادة الأعمال.

٣. إيجاد مصادر تمويل للاستثمار في المشاريع الريادية

من أهم التحديات التي تواجه رواد الأعمال هو الوصول إلى التمويل والحصول عليه، وفي ذات السياق، تشير المشاريع قيد التنفيذ بأنه قد تم التنسيق مع عدد من الجهات المالية والحكومية والخاصة لتسهيل الحصول على التمويل والاستثمار في المشاريع الريادية، وقد نتج عن هذه الجهود - كما يشير تقرير ريادة الأعمال - البدء في ارتفاع اهتمام المستثمرين في قطاع ريادة الأعمال، مما سيوفر المزيد من الاستثمارات في المشاريع الناشئة ورفع معدلات العمالة، ويرى الخبراء أن السياسة بدأت بلعب دور إيجابي في إيجاد بيئة تمويلية محفزة تدعم رواد الأعمال وتوفر لهم الموارد المالية التي يحتاجونها للنمو مستقبلا.

٤. مساعدة الشركات الريادية الأردنية في الوصول للأسواق وفتح أسواق جديدة:

يبدو من خلال نطاق المشاريع المعتمدة في الإستراتيجية وأنشطتها أنه تم البدء بتقديم دعم مكثف للشركات الريادية الأردنية في سبيل الوصول إلى أسواق جديدة محليا ودوليا، بما في ذلك تقديم تسهيلات للتوسع في أسواق جديدة. ويرى الخبراء أنه ومن خلال هذا الدعم، بدأت العديد من الشركات الناشئة البحث في التوسع في الأسواق الخارجية، لزيادة مبيعاتها وتحقيق نمو مستدام، وتعزيز قدراتها في مواجهة التحديات وتطوير حلول مبتكرة تناسب احتياجات السوق المحلي والإقليمي.

---

[٤] المرصد العالمي لريادة الأعمال (GEM) هو منظمة بحثية دولية تُعنى بقياس ريادة الأعمال بشكل مستمر ومنهجي، ويعد برنامجًا بحثيًا يعتمد على استبيان يهدف إلى قياس وتحليل أنشطة ريادة الأعمال سنويا على المستوى الوطني، ويتم تنفيذه في مختلف أنحاء العالم، تأسست هذه المنظمة في عام ١٩٩٩ كمبادرة مشتركة بين كلية بابسون في الولايات المتحدة الأمريكية وكلية لندن للأعمال في المملكة المتحدة، وذلك بهدف إنشاء مجموعة من المؤشرات التي تقيس القدرة التنافسية لريادة الأعمال

الخطوة (٥): تحديد الأثر (Impact)

إن تقييم (الأثر) حسب معيار المستوى الأول - تقييم العمليات (للسياسة العامة لريادة الأعمال يُعد أداة أساسية لضمان تحقيق السياسات لأهدافها المرجوة بطريقة فعّالة ومستدامة، وهنا يأتي التركيز على تحليل الآثار الإيجابية والسلبية، المباشرة وغير المباشرة، التي نتجت أو تنتج عن إنفاذ السياسة، مما يتيح صناع القرار فرصة تحسين الأداء وتجنب التداعيات غير المرغوبة .في ذات السياق، تم اعتماد منهجية مناسبة لتقييم الأثر، تضمنت جمع البيانات الكمية) من خلال المؤشرات الواردة في النموذج المنطقي (والبيانات النوعية من مصادر متعددة أهمها المقابلات الشخصية وآراء الخبراء الوطنيين في القطاع، وتحليلها، مع التشاور بشكل متواصل مع الأطراف المعنية لضمان شمولية التقييم ودقته، حيث أفضت نتائج التقييم اللاحق إلى النقاط والملاحظات التالية:

- تسعى الوزارة لتسهيل البيئة التنظيمية لريادة الأعمال بالتنسيق مع كافة الجهات، حيث يتم التركيز على الأثر الاقتصادي من خلال عدة مؤشرات منها عدد الشركات الجديدة التي تأسست خلال ٣ سنوات، ونسبة الشركات الناشئة التي تبقى نشطة بعد سنة، وثلاث سنوات، وخمس سنوات من تأسيسها، بالإضافة إلى نسبة النمو في الإيرادات أو الأرباح للشركات الناشئة، ومتوسط الوقت والتكاليف المطلوبة لتسجيل شركة جديدة.

- فيما يتعلق بتمويل المشاريع الريادية، يتم متابعة نسبة التمويل الممنوح إلى إجمالي احتياجات المشاريع، ونسبة المشاريع الريادية التي تم تمويلها بنجاح مقارنة بعدد المشاريع المقدمة، بالإضافة إلى عدد المشاريع الريادية التي تلقت تمويلاً فعليًا نتيجة الجهود التنسيقية.

- تهدف المبادرات أيضًا إلى مساعدة الشركات الريادية الأردنية في الوصول للأسواق وفتح أسواق جديدة، من خلال قياس نسبة الزيادة في الإيرادات بعد تلقيها الدعم لدخول الأسواق الجديدة، وعدد فرص العمل الجديدة التي تم خلقها نتيجة لتوسع الشركات الريادية في هذه الأسواق، ومدى رضا الشركات الريادية عن الدعم والخدمات المقدمة لها.

- أخيرًا، في محور دعم الشركات الناشئة، يتم التركيز على نسبة الشركات الناشئة التي استمرت في العمل بنجاح بعد ٣ سنوات من تلقي الدعم، مما يعكس فعالية البرامج والمبادرات الموجهة لدعم ريادة الأعمال في المملكة.

- وتنسجم النتائج والآثار المرجوة من هذه السياسة مع رؤية التحديث الاقتصادي، حيث تركز الرؤية على ريادة الأعمال والابتكار كمحركين رئيسيين للنمو الاقتصادي في الأردن لتحقيق هدفين استراتيجيين بحلول عام ٢٠٣٣. الأول هو تسريع النمو من خلال إطلاق الإمكانات الاقتصادية الكاملة للأردن، والثاني هو تحسين جودة الحياة لجميع المواطنين، مع وضع الاستدامة كركيزة أساسية لهذه الرؤية المستقبلية. وفي ذات السياق، تأتي رؤية التحديث الاقتصادي من خلال محور "الأردن الذكي" على السعي بأن يكون الأردن مركزًا إقليميًا بارزًا لنشاط ريادة الأعمال والمشاريع الإبداعية، من خلال امتلاكه مخزون كبير من المواهب غير المستغلة ورأس المال البشري الماهر.

- وبالعودة إلى الأثر الذي ساهمت به السياسة حتى الآن، فبالرغم من أن عددا محدودا من مشاريع الخطة الإستراتيجية قد تم الانتهاء من تنفيذه حتى الآن، إلا أن جهود وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة في وضع نظام حوكمة وخارطة طريق لتنفيذ السياسة العامة قد انعكست بشكل إيجابي على خطط تنفيذ السياسة. فقد تمت ترجمة تطلعات السياسة إلى إستراتيجية وطنية تضم عدداً من المشاريع التنموية موزعة على محاور رئيسية، مما له الأثر المهم في مأسسة العمل الحكومي والشراكة مع القطاع الخاص على المدى الطويل، وتعزيز هذا العمل المؤسسي والشراكات الحقيقية بين كافة الأطراف المعنية بحيث تصب هذه المشاريع في خطة محددة زمنيا وموازنات منطقية تقود بشكل جمعي نحو تحقيق أهداف السياسة طويلة المدى.

- كما سيتم التركيز في تحديد الآثار المتوخاة من السياسة على مرتبة الأردن في عدد من المؤشرات العالمية، ومن أبرز هذه المؤشرات والتقارير الدولية مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (المعروف اختصاراً بـ IMD)، وهي مؤسسة بحثية متخصصة في مجال إدارة الأعمال وإجراء الدراسات والأبحاث، وتقرير مؤشر المرصد العالمي لريادة الأعمال الذي أشير إليه سابقا، والتقرير الوطني منه. وفي هذا التقييم سيتم الاستئناس بنتائج هذه التقارير، وتحديدا تقرير

مؤشر ريادة الأعمال الذي يمثل تقييما سنويا ونظرة شاملة حول مستوى نشاط ريادة الأعمال في الدول المشاركة ومنها الأردن، بحيث يساعد في فهم القدرة التنافسية في مجال ريادة الأعمال، بغية تمكين صناع القرار من تقييم نقاط القوة والضعف وتحديد الجوانب التي يمكن تحسينها بما يعزز البيئة الريادية ودعم الابتكار والنمو الاقتصادي.

ويمكن تلخيص أبرز الآثار التي تحققت حتى الآن بحسب المحاور على النحو التالي:

أولا: في محور بيئة تشريعية وتنظيمية مواتية لريادة الأعمال

- يرى الخبراء الوطنيون في تقرير ريادة الأعمال بأن السياسة ساهمت في تحسين بيئة ريادة الأعمال من خلال خلق بيئة ملائمة للابتكار ونمو الشركات الناشئة واستدامتها، والذي يأتي ضمن منظومة حكومية تتواكب ورؤية التحديث الاقتصادي، ويؤكد هذا مرتبة الأردن في عدد من التقارير العالمية التي سيأتي على ذكرها، والتي شهدت تحسنا ملحوظا من خلال تقليل العوائق البيروقراطية، وتحسين الخدمات الرقمية، وتعزيز الابتكار.
- أحرز الأردن تقدما في تصنيفه العام الحالي في مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) في عام ٢٠٢٤، متقدما بواقع ٦ درجات مقارنة بالعام الماضي ليصل إلى المرتبة ٤٨ عالميا، وعلى مستوى محاور الترتيب فقد حقق الأردن تقدما في أربعة مؤشرات وهي الاقتصاد المحلي (٤ مراتب)، ومؤشر التجارة العالمية (٤ مراتب)، ومؤشر الاستثمار الدولي (٦ مراتب) ومؤشر الأسعار (٥ مراتب).

- يرى التقرير بأن تحسن حضور الأردن في مؤشر التنافسية العالمية يعد شكلا من أشكال الترويج والتسويق للأردن في مجالات الاستثمار والتكنولوجيا، وهو يعطي صورة حقيقية للواقع الاقتصادي الأردني ومقياسا لأداء الحكومة.

- وبالرغم من أنه ما زالت السياسة في منتصف مدتها ومواجهتها العديد من التحديات التمويلية والإجرائية، إلا أنها وبحسب المختصين والخبراء ساهمت منذ إقرارها في رفع مرتبة الأردن في المؤشرات العالمية المتعلقة بريادة الأعمال، وأهمها تقرير مؤشر مرصد ريادة الأعمال (GEM) الصادر في عام ٢٠٢٤.

- جاء التقرير على تحسن مرتبة الأردن عبر إصلاحات مستهدفة، وتحسين البيئة التنظيمية، والمبادرات الرقمية، حيث أتاحت الوزارة من خلال السياسة الوصول إلى الموارد الضرورية مثل التمويل، والإرشاد، والبنية التحتية التكنولوجية، وتسهيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص بما يعزز منظومة ريادة الأعمال. فقد ارتفعت نسبة نشاط ريادة الأعمال في مراحله المبكرة، من (٩,١%) عام ٢٠٢٠ إلى (١٥,٧%) عام ٢٠٢٤، والذي ساهم في ارتفاع ترتيب المملكة عالميًا من الترتيب (٣٤) إلى الترتيب (١٥) بين ٤٦ دولة مشاركة.

- كما شهدت نسبة الأشخاص الذين كانت لديهم نوايا ريادية من (٢٩,١%) عام ٢٠٢٠ إلى (٤٧%) في عام ٢٠٢٤ لترتفع بذلك المملكة بترتيبها العالمي بين الدول المشاركة من الترتيب (١٧) في عام ٢٠٢٠ إلى المرتبة (٧) في عام ٢٠٢٤.

- بالنظر إلى مؤشرات بيئة الأعمال والنتائج في التقرير المشار إليه، فقد ساهمت السياسة في توسيع الأعمال الريادية وإنشاء الشركات، فمن خلال مشاريع السياسة تم دعم مجموعة من الرياديين بمنح متعددة تم توجيهها لنحو ٦٥ شركة من خلال برنامجي "بناء القدرات" و"تطوير الأعمال"، بالإضافة إلى ٦ منظمات مجتمع مدني في برنامج "الاستعداد للاستثمار"، والتي أسفرت عن خلق أكثر من ٢,٨٢٣ وظيفة وفرصة عمل مما يصب في تحقيق التنمية الاقتصادية المأمولة.

ثانيا: محور موارد بشرية كفؤة والنظرة الثقافية لريادة الأعمال

جاءت السياسة لتركز على أهمية استدامة ريادة الأعمال، والذي يأتي مؤشرا مهما على وجود نظام بيئي متكامل وفعّال (Ecosystem) يدعم استمرارية المشاريع الناشئة، وبشكل محدد تجدر الإشارة إلى ما يلي:

- أشارت نتائج التقرير العالمي لمرصد ريادة الأعمال للعام ٢٠٢٤ إلى ارتفاع معدلات التخارج من الأعمال التجارية، حيث يعزى هذا الارتفاع إلى عدة عوامل، بعضها يرتبط بقدرات رياديي الأعمال وإمكانياتهم، مثل نقص المهارات الأساسية اللازمة لإدارة الأعمال، والثقة الزائدة التي قد تؤدي إلى قرارات غير مدروسة، أو حتى الارتباك في التعامل مع تحديات السوق. وبعضها يرتبط بعوامل بيئية خارجية تؤثر على استدامة المشاريع، مثل نقص الدعم في النظام البيئي لريادة الأعمال، والذي يشمل ضعف البنية التحتية التمويلية، أو غياب السياسات التحفيزية المناسبة التي تشجع على الابتكار والاستمرارية.

- لقد ساهمت السياسة في إنشاء العديد من حاضنات الأعمال مؤخرًا في عدد من الجامعات الحكومية والخاصة في الأردن، حيث أن كان هناك زيادة ملحوظة في توافر حاضنات الأعمال وتقديم الدعم الفعال للشركات الجديدة والناشئة بين عامي ٢٠١٩

و٢٠٢٤ بحسب التقرير. حيث لوحظ حدوث ارتفاع في نسبة بدء نشاط ريادة الأعمال في مراحلها المبكرة من ٩,١% عام ٢٠١٩ ال ١٥,٧% عام ٢٠٢٤، كما يعزز هذا التحسن إقامة الحاضنات التي يديرها القطاع الخاص والمؤسسات غير الحكومية، علاوة على تحويل ٤٠ محطة معرفية إلى حاضنات من قبل وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة في كافة المحافظات الأردنية ضمن إطار برنامج الحاضنات الوطني.

- على صعيد آخر، يبدو الأثر من تنفيذ السياسة واضحا في تعزيز ثقافة الريادة والابتكار بين فئة الشباب، حيث أظهر التقرير أن أبرز سبب دفع الأردنيين لبدء أعمال جديدة هو لتوفير مصدر دخل في ظل ندرة الوظائف، وبنسبة وصلت إلى (٩٥,١٪)، ووفقًا للتقرير، فقد تحسنت السياسات الحكومية من دعم وملاءمة بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢٤، بالإضافة إلى تحسن البرامج الريادية التي تُقدمها الحكومة، بحسب التقرير فإن حوالي ٢٧% من الأردنيين يشاركون في أنشطة ريادة الأعمال، إلا أن ١٦% منهم يزالون في مراحلها المبكرة و١١% منهم أصحاب أعمال تجارية قائمة.

- من ناحية أخرى، ما زال الأثر المرجو من السياسة في مجالات تعزيز الوعي المجتمعي والاحترام للمعايير الاجتماعية المتعلقة بريادة الأعمال غير متحقق، على الرغم من تركيز السياسة على جوانب تعزيز الثقافة الوطنية للفكر الريادي والمبادئ الأساسية المرتبطة به والحفاظ عليها، والذي يتوقع أن يبدو بشكل أوضح مع زيادة نسب الإنجاز في تنفيذ مشاريع الإستراتيجية الوطنية والسياسة العامة. ولا يمكن إغفال العمل على تلبية هذا الهدف من خلال مشروع الأنشطة اللامنهجية في المدارس، والذي بدأ بصياغة عدة مبادرات لتعزيز تعليم ريادة الأعمال في المدارس، ويتم من خلاله تقديم برامج جديدة تهدف إلى تنمية المهارات الريادية بين الطلاب، وتنظيم برامج تدريب مدربين بمشاركة ٥٥ مدربًا في جلسات تدريبية متخصصة تهدف إلى تزويدهم بالمهارات اللازمة لتوجيه الطلاب في مجال ريادة الأعمال.

ثالثا: محور تسهيل النفاذ إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية

- يشير تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال لعام ٢٠٢٤ إلى أن حوالي ٩% من رواد الأعمال في مراحلهم المبكرة لديهم توقعات عالية في خلق وظائف جديدة نتيجة لريادة الأعمال، وكانت هذه النسبة أقل من ٢% لدى أصحاب الأعمال التجارية القائمة، كما كانت توقعاتهم من كلا الفئتين تشير إلى خلق ١٠ وظائف أو أكثر خلال خمس سنوات من بداية أعمالهم أو استمرارها، وهذا يؤكد أهمية مساهمة ريادة الأعمال والشركات الناشئة في دعم الاقتصاد الوطني بطرق متعددة، أهمها تقليل معدلات البطالة. تجدر الإشارة بأن هذا التباين بين الفئتين يمكن تفسيره بالنظرة المتفائلة لرواد الأعمال في المراحل المبكرة، حيث يملكون حافزًا كبيرًا لتوسيع أعمالهم وتحقيق نمو سريع، مقارنةً بأصحاب الأعمال القائمة الذين قد يكونون أكثر حذرًا في توقعاتهم بسبب خبرتهم ومعرفتهم بالتحديات الاقتصادية الفعلية.

لذلك، تعطي السياسة اهتماما بالغا بتشجيع الصناديق والحاضنات ومشروعات الأعمال، بحيث يتم التعامل بشكل شفاف وواضح مع طلبات رواد الأعمال للصناديق للحصول على التمويل، وتوضيح الشروط والمعايير المطلوبة وغيرها من التفاصيل ذات الصلة، إلا أن الغالبية العظمى (حوالي ٨٠%) من الشباب، كما يشير تقرير المرصد العمالي لريادة الأعمال، ليسوا على دراية بأي برامج ريادة أعمال تستهدفهم، ولم يشاركوا في أي ورش عمل أو برامج تهدف إلى تثقيف ودعم الشباب في مجالات ريادة الأعمال على الرغم من وجود الرغبة والتفاؤل الإيجابي تجاه بدء مشروع تجاري. لذلك، فإنه يجب التركيز من خلال السياسة على زيادة الوصول إلى رواد الأعمال، خصوصا في المحافظات من أجل زيادة الوعي لديهم ببرامج التمويل المتاحة.

رابعا: محور توفير مجالات الدعم

وفي إطار قياس الأثر للسياسة العامة لريادة الأعمال في مجالات توفير الدعم اللازم، فإنه يندرج تحت السياسة تأثير السياسات الحكومية على الشركات الناشئة والنامية، بما في ذلك الدعم الحكومي في مجالات متعددة مثل الضرائب واللوائح والمهام الإدارية وعوامل مشابهة ذات علاقة، فيمكن أن تسهم هذه السياسات إما في تشجيع ريادة الأعمال أو في فرض عقبات كبيرة أمامها، وتجدر الإشارة هنا إلى ما يلي:

- بالرجوع إلى نتائج تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال فإن تحسنا ملحوظا يظهر في مؤشر دعم الشركات الجديدة والنامية بنحو ٧% بين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٤، والذي يُعتبر أولوية قصوى للسياسة على مستوى الحكومة الوطنية في السياسة العامة.

- يؤكد التقرير أيضاً بأنه، وبالرغم من أن الحكومة لا تقدم التمويل الكافي للشركات الريادية والناشئة، إلا أن تطوير الإطار التشريعي الذي ينظم عملها وتأسيسها يشكل دعما مستمرا ويعزز من إنشاء العديد من الحاضنات وإطلاق العديد من المبادرات والبرامج

التي تهدف إلى تقليل العوائق التي تواجه رواد الأعمال عند بدء أعمالهم التجارية، إلا أن هذا الدعم ينبغي أن يتوسع ليشمل المحافظات خارج العاصمة.

- ينبغي تسليط الضوء على أبرز نتائج التقرير التي تمثل أثرا مباشرة للسياسة العامة لريادة الأعمال، فقد أظهرت ٤ مؤشرات تحسنا في تطوير البرامج الحكومية لريادة الأعمال، حيث أظهرت إمكانية الحصول على المساعدة الحكومية للشركات الجديدة والناشئة من خلال الاتصال بوكالة واحدة بين عام ٢٠١٩ وعام ٢٠٢٤ ارتفاعاً بنحو ٣٩%، وقد يُعزز هذا الارتفاع أيضًا إنشاء وزارة الاستثمار في عام ٢٠٢١ كمرجع رئيسي للمستثمرين، وعدد من المبادرات المتعلقة بالخدمات الفردية، مثل مركز الخدمات الحكومية وتطبيق سند.

- ومن النتائج المهمة أيضاً، الزيادة الملحوظة التي طرأت في قدرة الشركات الجديدة على الحصول على معظم التصاريح والتراخيص المطلوبة في حوالي أسبوع في عام ٢٠٢٤ ٤ بنحو ٥٤% مقارنةً بنتيجة ٢٠١٩.

يشير التقرير إلى أن الإجراءات الحكومية أصبحت أكثر فعالية، وقد يكون ذلك مرتبطًا باعتماد الخدمات الحكومية الرقمية والإلكترونية، كما شكلت ظروف بيئة ريادة الأعمال والتي تمثل مدى قدرة رواد الأعمال على تسجيل شركات جديدة بتكلفة معقولة أداء إيجابيا، حيث أظهر الانطباع العام للخبراء الذين شاركوا في إعداد التقرير أن تأسيس الشركات الجديدة في الأردن يُعتبر ميسور التكلفة.

التوصيات

بناءً على تقييم الأثر اللاحق للسياسة العامة لريادة الأعمال، فإنه يوصى بما يلى:

١. التأكيد على أهمية استمرار العمل فى تنفيذ السياسة والخطة الاستراتيجية الوطنية الخاصة بها، حيث أنه وعلى الرغم من أن تنفيذ السياسة كان بطيئاً لفترة طويلة لأسباب متعددة، إلا أن تنفيذ الخطة الاستراتيجية من خلال المشاريع الموجودة بها قد اكتسب زخماً منذ منتصف عام ٢٠٢٣، وقد أظهرت هذه المشاريع نتائج ومؤشرات مبشرة كما تم ذكره فى أجزاء سابقة فى هذا التقييم، كما ويتوقع أن تبدأ بعض النتائج الأخرى بالظهور تباعاً

٢. أهمية القيام بتقييم شامل لتنفيذ السياسة فى العام القادم (٢٠٢٥)، حيث تكون الاستراتيجية عندئذ فى منتصف المدة تقريباً، وآنذاك تكون المزيد من نتائج التنفيذ قد بدأت بالظهور، مما يجعل من الأجدى اتخاذ القرار باستمرار العمل فى السياسة أو إجراء تعديلات عليها وفقاً للمستجدات ومدى تحقيق النتائج، أو إيقاف العمل بها

٣. ضرورة تكثيف الجهود الحكومية والعمل مع المؤسسات الدولية المانحة ومؤسسات القطاع الخاص من أجل إيجاد مصادر تمويل للمبالغ المتبقية المطلوبة لتنفيذ السياسة

٤. أهمية وجود إطار للمتابعة والتقييم والتغذية الراجعة يرتبط بشكل وثيق بالنتائج المستهدفة على مختلف المستويات لمتابعة تنفيذ السياسة وتقييم النتائج المتحققة، سيساهم هذا الإطار بمتابعة سير العمل على مستوى المشاريع وتقديم تغذية راجعة دورية للوزارة تتيح اتخاذ أية إجراءات تصحيحية بالوقت المناسب، وتحديدا يمكن صانع القرار من اتخاذ القرارات بشأن المشاريع والمبادرات المتضمنة في الاستراتيجية. وبشكل عام، فإن مثل هذا الإطار ينبغى أن يشتمل على العناصر التالية:

- مؤشرات محددة مع أهداف واضحة على مختلف مستويات النتائج (output, outcome, and impact)
- كوادر بشرية مؤهلة وتمتلك المهارات المطلوبة لهذه الغاية.
- صلاحيات واضحة للمتابعة وإصدار التوصيات بشكل دوري.
- مخصصات مالية لدعم هذا الإطار أو تضمينه ضمن العمل المؤسسى فى الوزارة
- لوحة بيانات (Dashboard) لإنجاز المشاريع ونسب الصرف.

٥. إعداد خطة لضمان استدامة النتائج التي تتمخض عن تنفيذ السياسة ومشاريعها، خاصة فيما يتعلق بالمنصات والمراكز والوصول إلى التمويل وفتح الأسواق الجديدة. حيث ينبغى وضع الخطط لاستمرارية العمل فى هذه العناصر، خشية أن يؤدي التوقف فى استمرارها إلى ضياع النتائج التى تتحقق والموارد التي يتم تخصيصها. وينبغى أن تتضمن خطط الاستدامة النموذج التشغيلي لمخرجات ونتائج السياسة، والذي يتضمن ما يلي:

- الهياكل التنظيمية للمؤسسات والوحدات التنظيمية التى تدير هذه المشاريع ونتائجها
- إجراءات العمل لتنفيذ العمليات على أن تتضمن وصفاً واضحا للخطوات والمسؤولين عن تنفيذها والأدوات المستخدمة
- نماذج إدارة الأداء والحوكمة
- مصفوفات الصلاحيات والمسؤوليات
- مصادر التمويل وأوجه الإنفاق

ويمكن أن يتم توقيع مذكرات تفاهم مع الجهات التي ستتولى إدارة هذه الخطط وتنفيذها، يتم من خلالها توضيح أدوار هذه الجهات ونماذج التشغيل المقترحة ومستويات الأداء

٦. ضرورة أن يتم البدء بالعمل بأسرع ما يمكن على المحور الخاص ب "الوصول إلى بيئة تشريعية وتنظيمية مواتية لريادة الأعمال" من أجل خلق بيئة عمل مواتية للأعمال الريادية، بما في ذلك وضع تعريف واضح لهذا النوع من المؤسسات. لما لهذا الموضوع من ضرورة قصوى وأهمية فى تشجيع الرياديين على بدء أعمالهم بسهولة وبتكلفة منخفضة وتجريب أفكارهم، والذي يعد عنصراً أساسياً في عمل هذا النوع من الأعمال وفي تحقيق النتائج المتوخاة من تشجيع الريادة .